

القرض الفلاحي للمغرب
ملخص البيان

إصدار سندات اقتراض تابعة بمبلغ إجمالي قدره 450.000.000 درهم

الشرط A سندات بسعر فائدة قابل للمراجعة غير مدرجة	الشرط B سندات بسعر فائدة قار غير مدرجة	
المبلغ الأقصى للشطر	450.000.000 درهم	450.000.000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	4.500 سندات تابعة	4.500 سندات تابعة
القيمة الإسمية	100.000 درهم	100.000 درهم
الأجل	10 سنوات	10 سنوات
سعر الفائدة الاسمي	قابل للمراجعة سنويا بحسب اعتمادا على السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (سعر نقدي) يحدد اعتمادا على منحني الأسعار المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة كما أصدره بنك المغرب بتاريخ 10 أكتوبر 2019، أي 2,31% تضاف إليه علاوة مخاطرة قدرها ما بين 80 و 100 نقطة أساس أي ما بين 3,11% و 3,31% بالنسبة للسنة الأولى	
علاوة المخاطرة	ما بين 80 و 100 نقطة أساس	ما بين 80 و 100 نقطة أساس
سعر الإصدار	100.000 درهم	100.000 درهم
قابلية تداول السندات	بالتراضي (غير مدرجة في البورصة)	بالتراضي (غير مدرجة في البورصة)
ضمان التسديد	من دون ضمان	من دون ضمان
طريقة السداد	عند متم الأمد	عند متم الأمد
طريقة التخصيص	مزاد على الطريقة الفرنسية مع إعطاء الأولوية للشطر B.	

فترة الاكتتاب: من 16 إلى 18 دجنبر 2019 على الساعة 12 زوالا مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية

البيان المصادق عليه من طرف AMMC يتكون من:

- بيان المعلومات المؤشر عليه من قبل AMMC في 2019/11/27 تحت المرجع VI / EM / 029/2019
 - الوثيقة المرجعية CAM المسجلة من قبل AMMC في 2019/11/22 تحت المرجع EN / EM / 007/2019
- يقتصر الاكتتاب في هذه السندات حصريا على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما هم محددون في هذا البيان

المستشار والمندوب العام	المستشارون الماليون
 <p>CAPITAL TRUST FINANCE</p>	 <p>Holdagro GROUPE CREDIT AGRICOLE</p>
<p>الهيئات التي تترأس نقابة التوظيف</p>	
 <p>VALORIS SECURITIES Société de Bourse</p>	 <p>CAPITAL TRUST SECURITIES</p>

تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل القاضي بتطبيق المادة 5 من الظهير الشريف رقم 1-12-55 بتاريخ 28 دجنبر 2012 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 44-12 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الادخار وإلى المعلومات المطلوبة من الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا البيان بتاريخ 22 نونبر 2019 تحت المرجع رقم VI/EM/029/2019. لا تمثل المعلومات المذكورة أعلاه سوى جزءا من البيان المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم: EN / EM / 007/2019 بتاريخ 22 نونبر 2019

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 27 نونبر 2019 بالتأشير على بيان متعلق بإصدار سندات تابعة من قبل القرض الفلاحي.

يوضع البيان المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن إشارة العموم داخل أجل لا يتعدى 48 ساعة في:

المقر الرئيسي للقرض الفلاحي ساحة العلويين، صندوق البريد 10000 الرباط (05.37.21.71.88)

Holdagro : 33 شارع أطلس أكدال - الرباط (05.37.26.92.79)

مقر Capital Trust Finance و Capital Trust Securities : 50 شارع الرشيدى- الدار البيضاء (05.22.46.63.50)

مقر Valoris Corporate Finance و Valoris Securities : 355، طريق الجديدة - الدار البيضاء (05.22.23.97.60)

يوضع البيان رهن إشارة العموم على موقع الهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma.

تمت ترجمة هذا الملخص من قبل ACCURACY VALUE ("المترجم") تحت المسؤولية المشتركة للمترجم المذكور والقرض الفلاحي للمغرب. في حال وجود اختلاف بين محتوى هذا الملخص والمنشور الذي تم التأشير عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، لا يعتد إلا بالمنشور المصادق عليه.

ACCURACY VALUE SARL
Rue Moha ou Hammou - Rés. Perte Jassim,
Entrée B, 4ème étage, app. 6 CASABLANCA
Tél : 05 22 86 35 85

الجزء 1. تقديم العملية

I- هيكل العرض

يصل المبلغ الإجمالي لهذه العملية أربع مئة وخمسون مليون درهم (450.000.000).

تعتمد مجموعة القرض الفلاحي للمغرب إصدار 4.500 سند تابعي لأجل 10 سنوات بقيمة إسمية تبلغ 100.000 درهم.

تنقسم هذه العملية إلى شطرين:

الشرط A: سندات تابعة غير مدرجة، بسعر قابل للمراجعة سنويا، يتم سداه بعد 10 سنوات عند متم الأمد، وسقف قدره 450.000.000 درهم وبقيمة إسمية تبلغ 100.000 درهم.

الشرط B: سندات تابعة غير مدرجة، بسعر ثابت، يتم سداه بعد 10 سنوات عند متم الأمد، وسقف قدره 450.000.000 درهم وبقيمة إسمية تبلغ 100.000 درهم.

لا ينبغي في أي حال من الأحوال أن يتعدى المبلغ الإجمالي المخصص للشرطين 450.000.000 درهم.

يقصر هذا الإصدار على المستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي والمعنيين على النحو الوارد في بيان المعلومات.

طبقا لقرار الجمعية العامة بتاريخ 31 ماي 2019، يمكن أن يحدد المبلغ المكتتب من قبل المستثمرين (يحدد في 450.000.000 درهم)، في ظل احترام مقتضيات المادة 298 من القانون رقم 17-95 المتعلق بالشركات المساهمة، كما تم تعديله وتتميمه.

II- أهداف العملية

من خلال هذا الإصدار، يهدف القرض الفلاحي للمغرب إلى مواجهة تحديات خطة التنمية الاستراتيجية مع تجديد التزامه في إطار مهمته في مجال الخدمة العامة. إن الغرض الرئيسي من إصدار السندات التابعة هو:

- تمويل ومواكبة العالم القروي ككل، ولا سيما قطاع الزراعة والصناعات الزراعية،
- مواكبة المقاولات الوطنية الصغيرة والمتوسطة من خلال اقتراح حلول تمويل ملائمة،
- تعزيز الأموال الذاتية التنظيمية الراهنة وبالتالي تعزيز نسب الملاءة للقرض الفلاحي للمغرب.

يندرج هذا الإصدار في إطار برنامج إصدار سندات تابعة يبلغ سقفه 1.5 مليار درهم بتخصيص من الجمعية العامة العادية للمجموعة بتاريخ 31 ماي 2019.

الهيئة التي رخصت البرنامج	مبلغ البرنامج المسموح به	الجزء المستهلك	الباقى
الجمعية العامة بتاريخ 31 ماي 2019	1.5 مليار درهم	850 مليون درهم إصدار سندات تابعة لأجل لا محدود (أكتوبر 2019)	650 مليون درهم

III- الجدول الزمني للعملية

ويتمثل الجدول الزمني للعملية كما يلي:

الترتيب	المراحل	التاريخ
1	الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل (AMMC)	الأربعاء 27 نونبر 2019
2	نشر مقتطفات المنشور على الموقع الإلكتروني للمصدر	الأربعاء 27 نونبر 2019
3	نشر بيان صحفي من قبل CAM بنك في جريدة الإعلانات القانونية	الجمعة 29 نونبر 2019
4	افتتاح فترة الاكتتاب	الاثنين 16 دجنبر 2019
5	إغلاق فترة الاكتتاب (مع احتساب اليوم الأول والأخير)	الأربعاء 18 دجنبر 2019 على الساعة 12 زوالا.

6	تخصيص السندات	الأربعاء 18 دجنبر 2019
7	التسديد/ التسليم	الإثنين 23 دجنبر 2019
8	نشر نتائج العملية والأسعار المعتمدة من قبل المصدر في صحيفة للإعلانات القانونية وعلى موقعه الإلكتروني	الثلاثاء 24 دجنبر 2019

الأدوات المالية المقدمة

خصائص السندات المصدرة

تنبيه

ينبغي التمييز بين السند التابعي والسند الكلاسيكي بفعل مرتبة الديون المرتبة المحددة تعاقديا بموجب بند التابعة. في حالة تصفية المؤسسة المصدرة، يتوقف تسديد الإقتراض طبقا لبند التابعة على تعويض جميع الدائنين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

خصائص الشطر A (يسر قابل للمراجعة سنويا، يتم سداه بعد 10 سنوات، غير مدرجة).

طبيعة السندات	سندات تابعة غير مدرجة، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (Maroclear).
الشكل القانوني	لحاملها
الحد الأقصى للشطر	450,000,000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	4,500 سند تابعي
القيمة الإسمية لكل سند	100,000 درهم
سعر الإصدار	100 في المائة أي 100,000 درهم
الأجل	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 16 إلى 18 دجنبر 2019 على الساعة 12 زوالا مع احتساب اليوم الأول والأخير
تاريخ الانتفاع	الإثنين 23 دجنبر 2019
تاريخ الاستحقاق	23 دجنبر 2029
طريقة التخصيص	مزايدة على الطريقة الفرنسية، مع إعطاء الأولوية للشطر B.
سعر قابل للمراجعة سنويا	سعر قابل للمراجعة سنويا
سعر الفائدة الإسمي	<p>خلال السنة الأولى، يكون معدل الفائدة الإسمي هو المعدل الكامل ل 52 أسبوعا (معدل نقدي) بالرجوع إلى المنحنى الثانوي لسندات الخزينة والتي نشرها بنك المغرب بتاريخ 10 أكتوبر 2019، أي 2.31 بالمائة، ويزداد هذا المعدل ب 80 إلى 100 نقطة أساس كمنحة مجازفة، (عند انتهاء المزايدة)، أي بمعدل فائدة إسمية يتراوح ما بين 3.11 بالمائة و 3.3 بالمائة. سيتم إبلاغ سعر الفائدة الإسمي من قبل هيئة التسجيل (MSIN) للمستثمرين بأي وسيلة تراها نافعة (بريد إلكتروني، بريد، إلخ...)، على أبعد تاريخ يوم 20 دجنبر 2019، وسيتم نشره على الموقع الإلكتروني للمصدر بتاريخ 24 دجنبر 2019.</p> <p>وعند حلول التاريخ السنوي، يساوي السعر المرجعي السعر الكامل لأجل 52 أسبوعا (السعر النقدي)، المحدد بالرجوع إلى منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، والذي يسبق التاريخ السنوي للقسمة على الأقل بخمسة أيام عمل.</p> <p>يزداد سعر الفائدة المرجعي الناتج بمنحة مجازفة محددة عند نهاية المزايدة ما بين 80 و 100 نقطة أساس) وسيتم إبلاغه من طرف الهيئة المسجلة (MSIN) للمستثمرين بكل وسيلة تراها نافعة (البريد الإلكتروني، البريد، إلخ). وسيتم نشره على الموقع الإلكتروني للمصدر.</p> <p>يحدد سعر الفائدة المرجعي بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 52 أسبوعا (أساس نقدي).</p> <p>وسيتم هذا الاستقطاب الخطي بعد تحويل سعر الفائدة الأعلى مباشرة للسندات ذات أجل 52 أسبوعا (أساس حسابي) إلى السعر النقدي الذي يناسبه.</p> <p>وتتمثل طريقة الحساب كما يلي:</p> $((\text{سعر الفائدة الحسابي} + 1) \wedge (\text{ك} / \text{العدد الأيام الصحيح} *)) (1 - 360) / \text{X} \text{K}$ <p>حيث K هو أجل سعر الفائدة الحسابي الذي يفوق مباشرة 52 أسبوعا.</p> <p>* عدد الأيام الصحيح: 365 أو 366 يوما.</p> <p>ما بين 80 و 100 نقطة أساس</p> <p>تتم مراجعة السعر سنويا عند التواريخ التي تصادف تاريخ انتفاع الإقتراض، أي في 23 دجنبر من كل سنة.</p>
طريقة حساب السعر المرجعي	
علاوة المخاطرة	
تاريخ تحديد أسعار الفائدة	

<p>سيتم تحديد السعر الجديد على أبعاد تقدير 5 أيام عمل قبل تاريخ مرور سنة ويتم إبلاغ المستثمرين من قبل الهيئة المركزية بأي وسيلة يراها نافعة (البريد الإلكتروني، البريد، إلخ.) وسيتم نشرها على الموقع الإلكتروني للمصدر</p> <p>يتم أداء الفوائد سنويا عند التواريخ التي تصادف تاريخ انتفاع الإقتراض، أي في 23 دجنبر من كل سنة. ويتم أدائها في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 23 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي ستقوم فيه مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بتسديد رأس المال. لا يمكن إجراء أي تأجيل في إطار هذه العملية.</p> <p>وتحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية:</p> <p>القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمي x عدد الأيام بالضبط/360.</p>	<p>الفوائد</p>
<p>سيتم تكليف هيئة التسجيل (MSIN) بحساب القسيمة.</p> <p>سيخضع إصدار السندات التابعة، موضوع بيان المعلومات هذا إلى تسديد كامل عند متم الأمد</p> <p>في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي للقرض الفلاحي للمغرب خلال مدة الإقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل شركة العمران القابضة في الحقوق والواجبات.</p> <p>ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية مجموعة القرض الفلاحي، تابعا للديون الأخرى الكلاسيكية، المفضلة أو المضمونة. يمتنع القرض الفلاحي طيلة مدة القرض عن الشروع في التسديد المبكر لسندات الإقتراض التابعة.</p>	<p>الهيئة المكلفة بحساب القسيمة</p>
<p>غير أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بحق إعادة شراء السندات في السوق الثانوية مع احترام مقتضيات القانونية والتنظيمية وبحيث تكون عمليات الشراء من دون عواقب على المكتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية إلى غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للسداد. سيتم إلغاء السندات الثانوية التي تمت إعادة شرائها بعد موافقة بنك المغرب. في حالة الإلغاء، يتعين على المصدر إبلاغ الهيئة المغربية لسوق الرساميل وممثل كتلة حاملي السندات الملغاة.</p>	<p>تسديد الأصل</p>
<p>بالتراضي</p> <p>لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة. يمكن لكل مستثمر يرغب في شراء السندات التابعة موضوع هذا الإصدار أن يحصل عليها في السوق الثانوية.</p> <p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع هذا البيان وسندات أي إصدار سابق.</p>	<p>التسديد المسبق</p>
<p>إذا قامت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن لها دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلا لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحدا بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتسديد هذه السندات وتداولها. يخضع رأس المال والفوائد لبند تابعة السندات.</p>	<p>قابلية تداول السندات</p>
<p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتب للحصول على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.</p> <p>في حال تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يتم تسديد رأس مال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع المدينين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين. سيتم سداد هذه السندات التابعة في نفس رتبة جميع الإقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن إصدارها لاحقا من قبل القرض الفلاحي للمغرب سواء في المغرب أو في الخارج بشكل يتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.</p>	<p>بند التماثل</p>
<p>يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، ألا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد صدرها لاحقا أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.</p> <p>لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف</p>	<p>رتبة السلف / الإقتراض</p>
<p>قام المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 27 نونبر 2019، و في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، بتعيين مكتب Hdid Consultants ممثلا بالسيد محمد حديد وكيلا مؤقتا.</p> <p>وسيبري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب.</p> <p>الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة)، الذين تم تجميعهما في كتلة واحدة.</p>	<p>الحفاظ على رتبة السلف</p>
<p>يلتزم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين ممثل دائم لكتلة حاملي السندات، وذلك داخل أجل 60 يوما ابتداء من تاريخ الانتفاع.</p> <p>فضلا عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مكتب Hdid consultants الممثل من قبل السيد محمد حديد، هو الممثل الدائم لكتلة حاملي الأسهم في إصدارات سندات الإقتراض التابعة السابقة للقرض الفلاحي للمغرب:</p>	<p>ضمان التسديد</p>
<p>إصدار سندات الإقتراع التابعة 900 مليون درهم سنة 2015، إصدار سندات الإقتراع التابعة 600 مليون درهم سنة 2016، إصدار سندات الإقتراع التابعة 1.000 مليون درهم سنة 2017،</p>	<p>تمثيل كتلة حاملي السندات</p>

إصدار سندات الاقتراع التابعة 500 مليون درهم سنة 2018،	
كما أنه الممثل المؤقت لكتلة حاملي سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (850 مليون درهم) سنة 2019.	
فضلا عن ذلك، لقد واكب مكتب حديد ممثلا من قبل السيد محمد حديد القرض الفلاحي للمغرب بصفته مستشارا جبايتا خلال المراقبة الجبائية المتعلقة بالفترة ما بين 2005 إلى 2010.	
فيما عدا المهمات المشار إليها أعلاه، ليس لمكتب حديد أي مهمة أخرى وليست له أية صلة تجارية مع المصدر.	
القانون المطبق	القانون المغربي
المحكمة المختصة	المحكمة التجارية الرباط

خصائص الشطر B (بسر ثابت، يتم سداه بعد 10 سنوات، غير مدرجة).

طبيعة السندات	سندات تابعة غير مدرجة، تجرد من طابعها المادي من خلال تسجيلها في حساب لدى الوسطاء الماليين المؤهلين وتقبل في عمليات الوديع المركزي (Maroclear).
الشكل القانوني	لحامها
الحد الأقصى للشطر	450,000,000 درهم
العدد الأقصى للسندات المصدرة	4,500 سند تابعي
القيمة الإسمية لكل سند	100,000 درهم
سعر الإصدار	100 في المائة أي 100,000 درهم
الأجل	10 سنوات
فترة الاكتتاب	من 16 إلى 18 دجنبر 2019 على الساعة 12 زوالا مع احتساب اليوم الأول والأخير من العملية
تاريخ الانتفاع	الإثنين 23 دجنبر 2019
تاريخ الاستحقاق	23 دجنبر 2029
طريقة التخصيص	مزيدة على الطريقة الفرنسية، مع إعطاء الأولوية للشطر B.
سعر قار	
سعر الفائدة الإسمية	يتم حساب سعر الفائدة الإسمية بالرجوع إلى نسبة 10 سنوات بناء على منحى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة الذي نشره بنك المغرب بتاريخ 10 أكتوبر 2019، أي 2.91 بالمائة. تنضاف إلى هذه النسبة علاوة مخاطرة تتراوح ما بين 80 إلى 100 نقطة أساس، أي بسعر فائدة إسمي يتراوح ما بين 3.71 بالمائة و 3.91 بالمائة.
علاوة المخاطرة	سيتم إبلاغ سعر الفائدة الإسمية من قبل هيئة التسجيل (MSIN) للمستثمرين بأي وسيلة تعتبر ناعمة (بريد إلكتروني، بريد، إلخ...)، على أبعد تاريخ يوم 20 دجنبر 2019، وسيتم نشره على الموقع الإلكتروني للمصدر بتاريخ 24 دجنبر 2019. ما بين 80 إلى 100 نقطة أساس.
الفوائد	يتم أداء الفوائد سنويا عند التواريخ التي تصادف تاريخ انتفاع الاقتراض، أي في 23 دجنبر من كل سنة. ويتم أدائها في نفس اليوم أو في أول يوم عمل الذي يلي 23 دجنبر إذا كان هذا الأخير لا يصادف يوم عمل. ستتوقف فوائد السندات التابعة عن السريان في اليوم الذي ستقوم فيه مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بتسديد رأس المال. لا يمكن إجراء أي تأجيل في إطار هذه العملية.
طريقة حساب السعر المرجعي	وتحتسب الفوائد تبعا للصيغة التالية: (القيمة الإسمية x سعر الفائدة الإسمية).
الهيئة المكلفة	يحدد سعر الفائدة بمنهج الاستقطاب الخطي مع استعمال النقطتين المؤطرتين لحلول الاستحقاق الكامل لأجل 10 سنوات (أساس حسابي).
تسديد الأصل	سيتم تكليف هيئة التسجيل (MSIN) بحساب القسيمة. سيخضع إصدار السندات التابعة، موضوع بيان المعلومات هذا إلى تسديد كامل عند متم الأمد
التسديد المسبق	في حالة اندماج أو انفصال أو تقديم جزئي لأصول القرض الفلاحي للمغرب خلال مدة الاقتراض ترتب عنه تحويل شامل للذمة المالية لفائدة هيئة قانونية أخرى، سيتم بشكل تلقائي تحويل الحقوق والواجبات المتعلقة بالسندات التابعة للهيئة القانونية التي حلت محل القرض الفلاحي للمغرب في الحقوق والواجبات.
قابلية تداول السندات	ويظل تسديد رأس المال، في حالة تصفية مجموعة القرض الفلاحي، تابعا للدين الأخرى الكلاسيكية، التفضيلية أو المضمونة. يتمتع القرض الفلاحي طيلة مدة القرض عن الشروع في التسديد المبكر لسندات الاقتراض التابعة.
	غير أن القرض الفلاحي للمغرب يحتفظ بعد الموافقة المسبقة لبنك المغرب بحق إعادة شراء السندات في السوق الثانوية مع احترام المقترضات القانونية
	والتنظيمية وحيث تكون عمليات الشراء من دون عواقب على المكتب الراغب في الاحتفاظ بأوراقه المالية إلى غاية تاريخ الاستحقاق العادي ودون أثر على الجدول الزمني العادي للسداد. سيتم إلغاء السندات الثانوية التي تمت إعادة شرائها بعد موافقة بنك المغرب. في حالة الإلغاء، يتعين على المصدر إبلاغ الهيئة المغربية لسوق الرساميل وممثل كتلة حاملي السندات الملغاة.
	بالتراضي

<p>لا يوجد أي قيد تفرضه شروط الإصدار على التداول الحر للسندات التابعة. يمكن لكل مستثمر يرغب في شراء السندات التابعة موضوع هذا الإصدار أن يحصل عليها في السوق الثانوية.</p>	
<p>لا يوجد أي تماثل بين السندات التابعة موضوع بيان العملية هذا وسندات أي إصدار سابق.</p>	
<p>إذا قامت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بإصدار سندات جديدة تتمتع من جميع المستويات بحقوق شبيهة بتلك التي يقتضيها هذا الإصدار، يمكن لها دون الحصول على موافقة حاملي السندات، وشريطة أن تنص على ذلك عقود الإصدار، أن يجري تماثلاً لكافة سندات الإصدارات المتعاقبة، موحداً بذلك مجموع العمليات المتعلقة بتدبير هذه السندات وتداولها. يخضع رأس المال والفوائد ليند تابعة السندات.</p>	<p>بند التماثل</p>
<p>ولا يمس تطبيق هذا البند بأي شكل من الأشكال قواعد القانون المتعلقة بالمبادئ المحاسبية لتخصيص الخسائر، واجبات المساهمين وحقوق المكتتب للحصول وفق الشروط المحددة في العقد على أداء سندات من حيث رأس المال والفوائد.</p>	<p>مدة السلف/ الاقتراض</p>
<p>في حال تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يتم تسديد رأس مال وفوائد السندات التابعة موضوع هذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع المدينين الذين يحضون بالأولوية أو الدائنين العاديين. سيتم سداد هذه السندات التابعة في نفس رتبة جميع الاقتراضات التابعة الأخرى التي يمكن إصدارها لاحقاً من قبل القرض الفلاحي للمغرب سواء في المغرب أو في الخارج بشكل يتناسب مع مبلغها عند الاقتضاء.</p>	<p>الحفاظ على رتبة السلف</p>
<p>يلتزم القرض الفلاحي للمغرب إلى حين السداد الفعلي لمجموع السندات موضوع هذا القرض، بالألا تمنح لفائدة سندات تابعة أخرى قد تصدرها لاحقاً أية أولوية بشأن رتبة السداد في حالة التصفية، ما لم تمنح نفس الحقوق للسندات التابعة موضوع هذا القرض.</p>	<p>ضمان التسديد</p>
<p>لا يخضع هذا الإصدار لأي ضمان خاص.</p>	<p>التصنيف</p>
<p>لم يخضع هذا الإصدار لأي طلب للتصنيف</p> <p>قام المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 27 نونبر 2019، و في انتظار انعقاد الجمعية العامة لحاملي السندات، بتعيين مكتب Hdid Consultants ممثلاً بالسيد محمد حديد وكيلاً مؤقتاً.</p> <p>وسيسري مفعول هذا القرار فور افتتاح فترة الاكتتاب.</p>	<p>تمثيل كتلة حاملي السندات</p>
<p>الوكيل المؤقت المعين هو نفسه بالنسبة لشطري هذا الإصدار A و B (سندات تابعة)، الذين تم تجميعهما في كتلة واحدة.</p>	
<p>يلتزم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة لحاملي السندات للانعقاد من أجل تعيين ممثل دائم لكتلة حاملي السندات، وذلك داخل أجل 60 يوماً ابتداء من تاريخ الانتفاع.</p>	
<p>فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مكتب Hdid Consultants الممثل من قبل السيد محمد حديد، هو الممثل الدائم لكتلة حاملي الأسهم في إصدارات سندات الاقتراض التابعة السابقة للقرض الفلاحي للمغرب:</p>	
<ul style="list-style-type: none"> 🟢 إصدار سندات الاقتراع التابعة 900 مليون درهم سنة 2015، 🟢 إصدار سندات الاقتراع التابعة 600 مليون درهم سنة 2016، 🟢 إصدار سندات الاقتراع التابعة 1.000 مليون درهم سنة 2017، 🟢 إصدار سندات الاقتراع التابعة 500 مليون درهم سنة 2018، 	
<p>كما أنه الممثل المؤقت لكتلة حاملي الأسهم لإصدار سندات اقتراض تابعة لأجل لا محدود (850 مليون درهم) سنة 2019.</p>	
<p>فضلاً عن ذلك، لقد واكب مكتب حديد ممثلاً من قبل السيد محمد حديد القرض الفلاحي للمغرب بصفته مستشاراً جبايياً خلال المراقبة الجبايية المتعلقة بالفترة ما بين 2005 إلى 2010.</p>	
<p>فيما عدا المهمات المشار إليها أعلاه، ليس مكتب حديد أي مهمة أخرى وليست له أية صلة تجارية مع المصدر.</p>	
<p>القانون المغربي المحكمة التجارية الرباط</p>	<p>القانون المطبق المحكمة المختصة</p>

حالة عدم الأداء

يدخل في اعتبار حالة عدم أداء ("حالة عدم أداء")، عدم أداء جميع أو جزء مبلغ الفوائد و/أو رأس المال، الواجب على الشركة أدائه برسم أي سند إلا إذا تم الأداء في غضون 14 يوم عمل بعد تاريخ استحقاقه.

في حالة حدوث حالة عدم أداء، يجب على ممثل كتلة حاملي السندات أن يوجه على وجه السرعة إنذارا للقرض الفلاحي للمغرب من أجل تسوية حالة عدم الأداء مع إنذار قضائي لأداء جميع مبلغ الفوائد الذي يتعين على الشركة أدائه في غضون 14 يوم عمل الذي يلي الإنذار.

إذا لم تقم الشركة بتسوية حالة عدم الأداء في غضون 14 يوم عمل الذي يلي تاريخ التوصل بالإنذار، يمكن لممثل كتلة حاملي السندات بعد استدعاء الجمع العام لحاملي السندات، وبناء على قرار هذا الأخير الذي يبيث في شروط النصاب والأغلبية التي ينص عليها القانون، وبإشعار كتابي بسيط يوجه إلى المصدر، مع إرسال نسخة إلى هيئة التسجيل والهيئة المغربية بسوق الرساميل، تجعل الشركة بموجب القانون مجبرة على تسديد السندات المذكورة في حدود المبلغ الأساسي تضاف إليه الفوائد الجارية منذ آخر تاريخ أداء للفوائد، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة والتي لم يتم تسديدها بعد.

حيث أن رأس المال هو رأس المال الأساسي (القيمة الإسمية الأساسية * عدد السندات).

ACCURACY VALUE SARL
Rue Mohamed Hamidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, CPPT 8 CASABLANCA
Tél : 05 22 66 35 85

الجزء 2. معلومات عن الجهة المصدرة

1. معلومات عامة

اسم الشركة	القرض الفلاحي للمغرب
المقر الرئيسي	ساحة العلويين - صندوق البريد 49 - 10000 الرباط
الهاتف/الفاكس	19 82 20 0537 إلى 26 الهاتف: 32 78 70 0537 الفاكس:
الموقع الإلكتروني	WWW.CREDITAGRICOLE.MA
الشكل القانوني	شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة.
تاريخ التأسيس	1961/12/04
تاريخ تحويلها إلى شركة مجهولة	18 دجنبر 2003 بعد نشر الظهير الشريف رقم 1-03-221 الصادر بتاريخ 16 من رمضان 1424 والذي سُمي بظهير إصلاح القرض الفلاحي والذي على غرارهِ تم تحويل مؤسسة القرض الفلاحي من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة.
مدة الشركة	99 سنة
السجل التجاري	الرباط 58873 السجل التجاري
السنة المالية	من فاتح يناير إلى 31 دجنبر
أغراض الشركة	<p>وفقاً للمادة 3 من القانون الداخلي للقرض الفلاحي للمغرب، تتجلى أهداف هذه الشركة في:</p> <p>1. المهمة الأساسية:</p> <p>تتجلى المهمة الأساسية للقرض الفلاحي المغربي في تمويل الفلاحة والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي بهدف:</p> <ul style="list-style-type: none"> تسهيل وصول المزارعين إلى وسائل استغلال حديثة ومُدرة للأرباح. تعبئة المدخرات الوطنية لصالح التنمية القروية. تطوير الخدمات المصرفية لدى المزارعين والمناطق الريفية من خلال تقديم خدمات بنكية مناسبة. دعم إنشاء المشاريع الزراعية من خلال تحسين حصولها على القروض. تعزيز الاستشارة والخبرة لصالح المزارعين لزيادة إنتاجهم. تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال إدخال الصناعة الزراعية والتسويق. دعم الاقتصاد الاجتماعي للإنتاج والخدمات المرتبطة بالاقتصاد القروي. <p>كما يُمكن أن تكون الشركة مسؤولة على جميع المهام التي تهتم الشأن الوطني أو الإقليمي المرتبط بالفلاحة وبالتنمية القروية.</p> <p>2. مهام الخدمة العامة:</p> <p>يضمن القرض الفلاحي للمغرب لصالح الدولة وفقاً لقرارات الحكومة، مهام الخدمة العامة عبر تنفيذ الاتفاقيات المشار إليها في المادة 4 من القانون رقم 15-99.</p> <p>لهذا الغرض، يُمكن للشركة عقد اتفاقيات مع الدولة لتنفيذ عمليات بدأتها هذه الأخيرة فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد القروي، والدعم أو الأنشطة الزراعية.</p> <p>تُحدد هذه الاتفاقيات القطاعات، المستفيدين، الشروط، الأحكام بالإضافة إلى الموارد ويمكن أن تتضمن على وجه الخصوص العمليات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> اتفاقيات تمويل الاستغلال الزراعي بشقيه، الصغير والمتوسط ويُمكن أن تمتد إلى الاستغلاللات الزراعية الكبرى في الحالات التي تحددها النصوص التنظيمية. الاتفاقيات الضرورية لإعادة جدولة القروض الممنوحة للمزارعين في الظروف الاستثنائية. جميع العمليات، المساعدات، الأقساط أو أسعار الفائدة المقررة من قبل الدولة. <p>3. العمليات البنكية الشاملة:</p> <p>يُمكن للبنك أن يقوم كما جرت عليه العادة بجميع العمليات التي تقوم بها البنوك وفقاً لمقتضيات الظهير الشريف الحامل للقانون رقم 1-93-147 والصادر بتاريخ 15 محرم 1414 (6 يوليوز 1993) والمتعلق بممارسة نشاط المؤسسات الائتمانية ومراقبتها ونظامها الأساسي.</p> <p>4. عمليات أخرى:</p>

<p>يُمكن للبنك عموماً القيام بجميع العمليات البنكية، المالية، التجارية، والصناعية والمنقولة و الغير المنقولة ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بغرضها كشركة والتي من شأنها تسهيل التنمية.</p>	
<p>استناداً إلى شكلها القانوني، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب باعتبارها شركة مساهمة بمجلس إدارة جماعي ومجلس مراقبة لمقتضيات القانون رقم 95/17 المتعلق بالشركات المساهمة كما تم تعديله بالقانون رقم 20-05 الصادر 23 مايو 2008 و القانون 78/12 الصادر 21 يناير 2016 و الخاص بشركات المساهمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • قانون الإصلاح 99-15 للقرض الفلاحي للمغرب. • الظهير الشريف رقم 1-14-193 من 24 دجنبر 2014 بإصدار قانون 103-12 على المؤسسات المالية والهيئات المماثلة. • من خلال العملية التي تشكل موضوع بيان المعلومات هذا، تخضع شركة القرض الفلاحي للمغرب: • الظهير الشريف رقم 1-93-212 من 21 شتنبر 1993 كما تم تعديله بالقانون رقم 23-01، 36-05 و 44-06. • اللائحة العامة للهيئة المغربية لسوق الرساميل • الظهير الشريف رقم 1-96-246 من 9 يناير 1997، القانون رقم 35-96 على إنشاء مستودع مركزي والمؤسسة لنظام التسجيل العام حساب بعض القيم (بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم 43-02) • اللوائح العامة للإيداع المركزي موافق بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 932-98 من 16 أبريل 1998 والمعدلة بموجب قرار وزير الاقتصاد والمالية والخصوصية و السياحة رقم 1961-01 من 30 أكتوبر 2001 والمعدل بموجب الأمر رقم 01/1961 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4286 بتاريخ 24 ديسمبر 2001 والقرار رقم 05/77 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 5300 بتاريخ 17 مارس 2005. • الظهير الشريف رقم 1-93-211 من 21 سبتمبر 1993 الخاص ببورصة الدار البيضاء ، كما تم تعديله بالقوانين 96-34، 00-29، 01-52، 06-45، 09-43 و الأمر رقم 08-1268 في 7 يوليوز 2008؛ • والنظام العام لبورصة الدار البيضاء الموافقة بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 1268-1208 في 7 يوليو 2008، والتي تستكمل بقرار من وزير الاقتصاد والمالية رقم 1156-10 من 7 ابريل 2010 و 30-14 من 6 يناير 2014 ورقم 1955-16 من 4 يوليو 2016. • منشور الهيئة المغربية لسوق الرساميل • من خلال عملية اصدار شهادات الايداع : • القانون 35-94 على بعض سندات الدين القابلة للتداول كما تم تعديله وتتميمه بالقانون 33-06. • وعلى قرار وزير المالية والاستثمارات الخارجية رقم 2560-95 من 9 أكتوبر 1995 الخاص ببعض الأوراق المالية بصيغتها المعدلة بموجب المراسيم 692-00، 1311-01 و 2232-02. 	<p>النصوص التشريعية والقانونية المطبقة على الشركة</p>
<p>4 227 676 500 درهم مكونة من 42 276 765 سهم بقيمة إسمية قدرها 100 درهم.</p>	<p>رأسمال الشركة بتاريخ 2018/08/31</p>
<p>يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة وخاصة الأنظمة الأساسية ومحاضر الجموع العامة وتقارير المفوضين والمستندات المحاسبية والقانونية التي ينص القانون على تبليغها بمقر القرض الفلاحي للمغرب.</p>	<p>الوثائق القانونية</p>
<p>يخضع القرض الفلاحي للمغرب للضريبة على الشركات (37%) والضريبة على القيمة المضافة (10%).</p>	<p>النظام الضريبي</p>
<p>المحكمة التجارية الرباط</p>	<p>المحكمة المختصة في حالة حدوث نزاع</p>

2. المساهمون

ابتداء من 2003 إلى اليوم، تطور بنية المساهمين في القرض الفلاحي للمغرب على الشكل التالي:

الجدول 3: تطور بنية المساهمين

المساهمون	2003			2005			2007		
	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت	عدد الأسهم المملوكة	% من رأس المال	% من حقوق التصويت
الدولة المغربية	12,000,000	100%	100%	22,000,000	78%	78%	22,000,000	78%	78%
MAMDA	0	0.00%	0.00%	987,180	3.50%	3.50%	987,180	3.50%	3.50%
MCMA	0	0.00%	0.00%	987,179	3.50%	3.50%	987,179	3.50%	3.50%
BNDE	0	0.00%	0.00%	4,230,769	15%	15%	0	0.00%	0.00%
CDG	0	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	2,820,513	10%	10%

2.50%	2.50%	705,128	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	0	أطلانطا
2.50%	2.50%	705,128	0.00%	0.00%	0	0.00%	0.00%	0	سند
100%	100%	28.205.128	100%	100%	28,205,128	100%	100%	12,000,000	المجموع:

2014/2013/2012			2011/2010			2009/2008			المساهمون
% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة	% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة	% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة	
75%	75%	28,716,408	75%	75%	26,011,878	78%	78%	22,000,000	الدولة المغربية
5%	5%	1,869,350	5%	5%	1,700,318	3.50%	3.50%	987,180	MAMDA
5%	5%	1,869,350	5%	5%	1,700,317	3.50%	3.50%	987,179	MCMA
10%	10%	3,818,250	10%	10%	3,460,297	10%	10%	2820513	CDG
2.50%	2.50%	954,562	2.50%	2.50%	865,074	2.50%	2.50%	705,128	أطلانطا
2.50%	2.50%	954,562	2.50%	2.50%	865,074	2.50%	2.50%	705,128	سند
100%	100%	28.205.128	100%	100%	34602958	100%	100%	28.205.128	المجموع:

2015 إلى يونيو 2019			المساهمون
% من حقوق التصويت	% من رأس المال	عدد الأسهم المملوكة	
75.18%	75.18%	31.780.465	الدولة المغربية
7.41%	7.41%	3.134.311	MAMDA
7.41%	7.41%	3.134.311	MCMA
10%	10%	4.227.678	CDG
100%	100%	42.276.765	المجموع:

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

بمقتضى المادة رقم 2 من القانون 15-99 القاضي بتعديل القرض الفلاحي للمغرب، تمتلك الدولة المغربية 51 بالمائة من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب. لا يمكن لأي شخص طبيعي أو اعتباري أن يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر حصة تفوق 10 بالمائة من رأسمال القرض الفلاحي للمغرب. كما تجدر الإشارة إلى Atlanta-Sanad لا يشكلان جزءا من المساهمين في القرض الفلاحي منذ يناير 2015. تم اقتناء الأسهم من قبل MAMDA-MCMA اللتان تمتلكان ما مجموعه 14.8 بالمائة من رأس المال، مما يعزز الشراكة الاستراتيجية للقرض الفلاحي للمغرب. وبالتالي، أحاط مجلس الرقابة الاستراتيجية، خلال اجتماع 2 أبريل 2019 ضرورة تعزيز الأصول الخاصة من خلال العملية المذكورة في هذا البيان و كذلك عبر عملية الزيادة في رأسمال البنك. خلال اجتماع 18 يوليوز 2019، صادق مجلس الرقابة الاستراتيجية على ضرورة هذه الزيادة في رأس المال التي تتعلق بمبلغ 700 مليون درهم إلى 1 مليار درهم. كما قرر كذلك عقد جمع عام استثنائي من أجل الترخيص لهذه الزيادة في رأس المال، واتخاذ القرار فيما يتعلق بمختلف خصائصها (المبلغ، الحفاظ على المساهمين الحاليين أو فتح رأس المال لمساهمين جدد..).

3. تشكيلة مجلس الإدارة الجماعية

يتولى أعضاء مجلس الإدارة الجماعية إدارة الشركة.

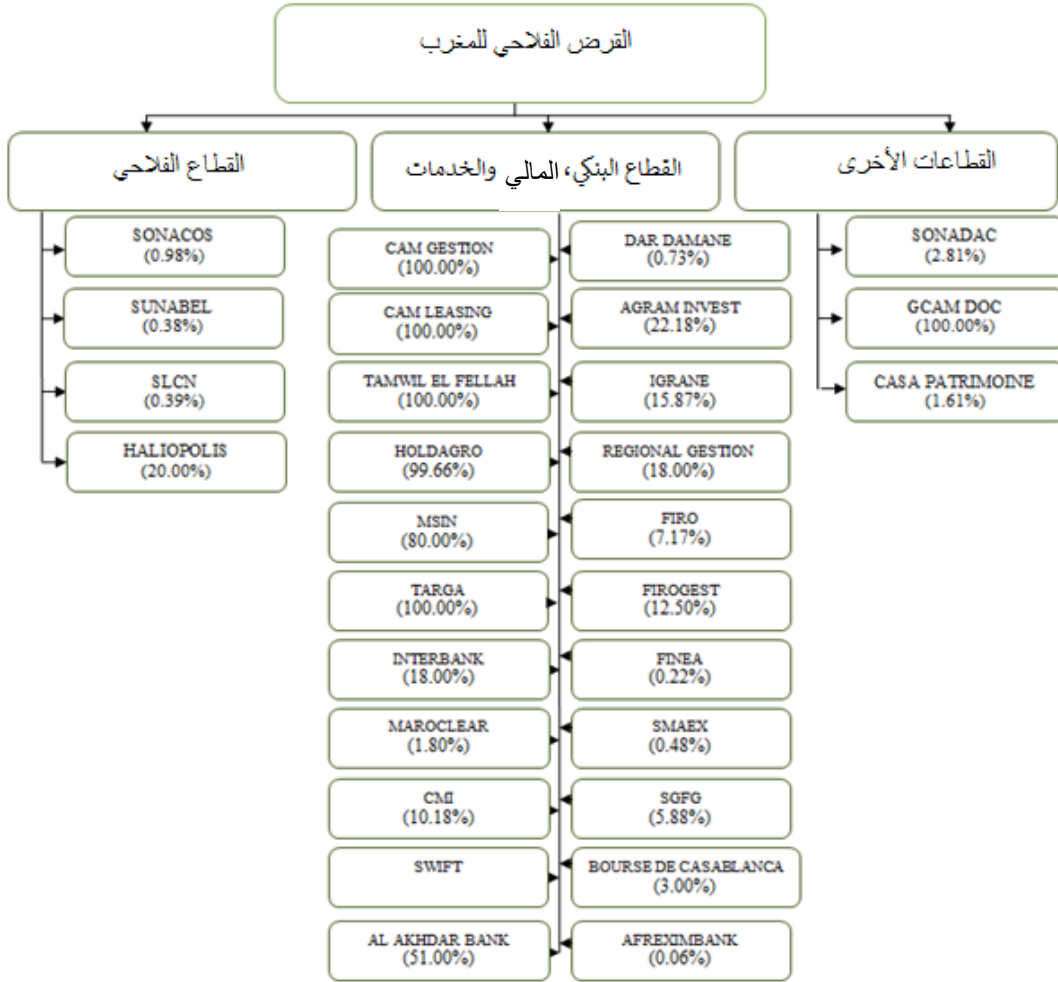
الجدول 1: تشكيلة مجلس الإدارة الجماعية (سنتبر 2019)

الإسم العائلي والشخصي	الصفة	تاريخ التعيين ¹	تاريخ نهاية التعيين
طارق السجلماسي	رئيس مجلس الإدارة الجماعية	1 يونيو 2004	الجمع العام الذي سيبت في حسابات السنة المالية 2021
جمال الدين الجمالي	عضو - مدير عام	30 ماي 2016	
فؤاد شكري	عضو - مدير عام	18 يوليوز 2019	
عبد المنعم دينيا	عضو - مدير عام	18 يوليوز 2019	
مريم الإدريسي القيطوني	عضو - كاتب عام	18 يوليوز 2019	

1 يتعلق تاريخ التعيين بتاريخ أول تعيين في المنصب.

4. الهيكل التنظيمي

a. الهيكل التنظيمي بتاريخ 30 يونيو 2019²



التغيرات الأساسية خلال السنوات الثلاث الأخيرة

تغيرات 2017/2016

- نقل Holdagro وتمويل الفلاح من المحفظة الفلاحية إلى محفظة "الأبنك و المالية"
- مساهمة القرض الفلاحي للمغرب بنسبة 51 بالمائة في فرع "الأخضر بنك"
- FINEA : انخفضت حصة القرض الفلاحي للمغرب من 0.28 بالمائة إلى 0.22 بالمائة بعد الزيادة في رأس المال.

تغيرات 2018/2017

- تفويت حصص القرض الفلاحي للمغرب في AGRO-CONCEPT،
- تصفية أصول ALTERMED MAGHREB

ACCURACY VALUE SARL
Rue Moha ou Hamidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, appt 6 CASABLANCA
Tél : 05 22 06 35 85

² لا يشمل الهيكل أسفله الشركات التي تتم حاليا إعادة تصفيتها أو إعادة هيكلتها، لا سيما SOGETA، SNDE، COMAPRA و FRUMAT.

5. وصف موجز للنشاط

تطور ودائع وقروض الفلاحي للمغرب

a. تطور القروض

الجدول 1: تطور بنية القروض الممنوحة من قبل القرض الفلاحي للمغرب (الحسابات الاجتماعية)

بملايين الدراهم	2016	2017	2018	يونيو-19	%Δ	%Δ
مستحقات على مؤسسات الإئتمان والمماثلة (1)	510	972	952	2,373	-2.12%	أكثر من 100%
ب % من مجموع الحصيلة	0.57%	1.02%	0.91%	2.22%		
مستحقات على مؤسسات الإئتمان بالإطلاع (1)	493	954	945	589	-0.88%	37.70%
مستحقات على مؤسسات الإئتمان بالإطلاع لأجل (1)	17	19	7	1,784	-64.94%	أكثر من 100%
مستحقات على الزبانة (2)	65,503	68,827	74,873	76,442	8.78%	2.10%
ب % من مجموع الحصيلة	73.72%	72.21%	71.32%	71.41%		
قروض الخزينة وقروض الإستهلاك	23,949	27,353	34,105	35,045	24.68%	2.76%
قروض التجهيز	18,394	18,543	19,561	19,408	5.49%	0.79%
القروض العقارية	15,197	15,584	15,731	17,186	0.94%	9.25%
قروض أخرى	7,963	7,346	5,476	4,803	-25.46%	12.29%
مجموع الديون (1) + (2)	66,013	69,799	75,825	78,815	8.63%	3.94%

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

عند نهاية السنة المالية 2017، عرفت مستحقات مؤسسات الإئتمان والمماثلة ارتفاعا بنسبة 90.68 بالمائة لتصل إلى 93.45 بالمائة من مبالغ المستحقات على مؤسسات الإئتمان و القروض على الإطلاع. يعزى هذا الاختلاف إلى ارتفاع ب 487 مليون درهم من قروض الخزينة على أساس يومي:

✳ قرض بقيمة 300 مليون درهم

✳ قرض بقيمة 20 مليون دولار (187 مليون درهم) من البنك المغربي للتجارة الخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت المستحقات على الزبانة إلى 69 مليار درهم سنة 2017، أي ارتفاعا بنسبة 5.07 بالمائة عقب التغيرات التالية:

✳ ارتفاع بنسبة 14.22 بالمائة من قروض الخزينة وقروض الإستهلاك، أي مبلغ متبقي بقيمة 27 مليار درهم مقابل 24 مليار درهم في نهاية 2016،

✳ ارتفاع طفيف بنسبة 0.81 بالمائة من قروض التجهيز بمبلغ متبقي قيمته 19 مليار درهم،

✳ ارتفاع بنسبة 2.55 بالمائة من القروض العقارية (السكن والإعاش العقاري) أي بمبلغ متبقي قدره 16 مليار درهم (+ 387 مليار درهم)،

✳ انخفاض القروض الأخرى بنسبة 7.75 بالمائة بمبلغ متبقي ينزل من 7.96 مليار درهم 2016/12/31 إلى 7.35 مليار درهم بتاريخ 2017/12/31.

عند نهاية السنة المالية 2018، عرفت مستحقات مؤسسات الإئتمان والمماثلة ارتفاعا بنسبة 2.12 بالمائة لتصل إلى 952 مليار درهم، وذلك عقب تراجع بنسبة 0.88 من مبالغ المستحقات على مؤسسات الإئتمان و القروض على الإطلاع. يفسر هذا التغيير أساسا بانخفاض قروض الخزينة على أساس يومي لمؤسسات الإئتمان والمماثلة (-237 مليار درهم).

بالإضافة إلى ذلك، ارتفاع مستحقات الزبانة إلى 74.9 مليار درهم، أي ارتفاع بنسبة 8.87 بالمائة أساسا بسبب ارتفاع بنسبة 24.68 بالمائة، من مستحقات الخزينة ومستحقات الإستهلاك:

✳ ارتفاع بنسبة 2.2 مليار درهم من الحسابات بالإطلاع،

✳ ارتفاع بنسبة 4.3 مليار درهم من حسابات الخزينة،

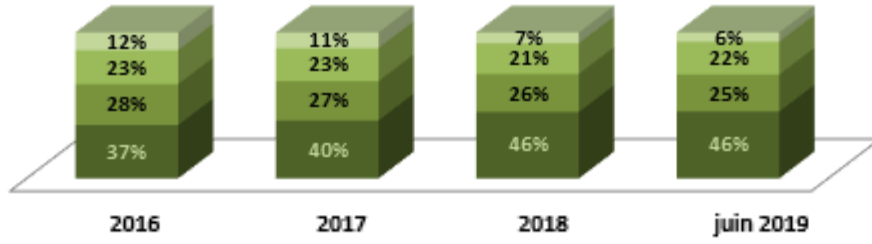
✳ ارتفاع بقيمة 250 مليون درهم من قروض الإستهلاك.

بتاريخ 30 يونيو 2019، عرفت مستحقات مؤسسات الإئتمان والمماثلة ارتفاعا بنسبة تفوق 100 بالمائة لتصل إلى 2373 مليون درهم وذلك بعد ارتفاع بنسبة 1.8 مليار درهم من باقي مستحقات مؤسسات القروض والمماثلة لأجل (تتكون أساسا من القروض بالعملة الصعبة).

بالإضافة إلى ذلك، ارتفاع مستحقات الزبانة إلى 76 مليار درهم، أي ارتفاع بنسبة 2.10 بالمائة أساسا بسبب ارتفاع بنسبة 9.25 بالمائة، من مستحقات الخزينة وقروض العقارات: (+1.5 مليار درهم):

" تطور بنية القروض على الزبانة (الأساس الاجتماعي)

قروض أخرى ■ القروض العقارية ■ قروض التجهيز ■ قروض الخزينة والقروض المخصصة للاستهلاك



المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

على طول الفترة التي تم تحليلها، ظلت بنية القروض على الزبانة للقرض الفلاحي للمغرب ثابتة نسبيا على الرغم من تراجع القروض الأخرى لفائدة قروض الخزينة والاستهلاك سنة 2018 (46 بالمائة).

b. تطور الودائع

الجدول 2: تطور بنية ودائع القرض الفلاحي للمغرب (الحسابات الاجتماعية)

%Δ	يونيو-19	%Δ	2018	%Δ	2017	2016	بملايين الدراهم
5.36%-	11,211	62.25%	11,845	13.56%	7,301	6,429	ديون تجاه مؤسسات الإئتمان وما يماثلها (1)
	10.47%		11.28%		7.66%	7.24%	ب % من مجموع الحصيلة
7.36%	1,905	أكثر من 100%	1,774	68.22%	653	388	ديون نحو EC والمماثلة على الإطلاع
7.60%-	9,306	51.49%	10,071	10.05%	6,648	6,041	ديون نحو EC والمماثلة لأجل
1.47%	75,453	9.15%	74,360	2.69%	68,127	66,342	ودائع الزبناء (2)
	70.48%		70.83%		71.48%	74.66%	ب % من مجموع الحصيلة
5.54%-	35,498	5.45%	37,578	9.97%	35,637	32,406	حسابات للإطلاع دائنية
2.03%	12,568	5.56%	12,318	8.43%	11,669	10,762	حسابات الإذخار
14.72%	25,102	15.79%	21,881	11.72%-	18,897	21,406	ودائع لأجل
11.55%-	2,285	34.28%	2,583	8.74%	1,924	1,769	حسابات دائنة أخرى
0.53%	86,663	14.29%	86,205	3.65%	75,428	72,771	مجموع الموارد (1) + (2)

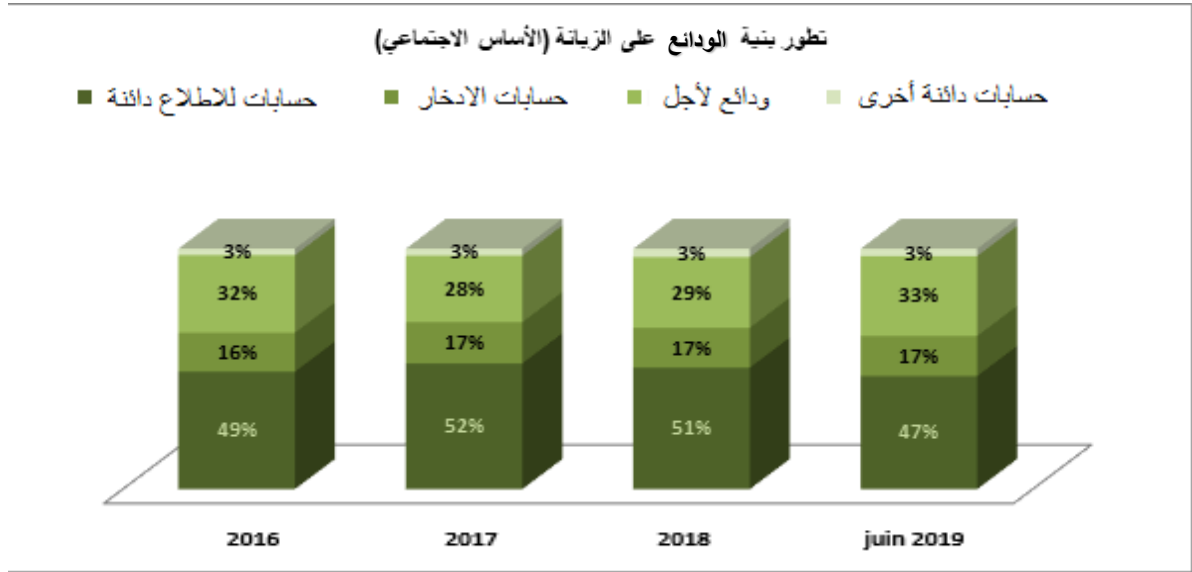
المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

عند نهاية السنة المالية 2017، عرفت الديون تجاه مؤسسات الإئتمان ارتفاعا بنسبة 13.56 بالمائة لتصل إلى 7301 مليون درهم. كما عرفت الزبانة كذلك ارتفاعا بنسبة 2.69 بالمائة مع مبلغ متبقي يصل إلى 68.1 مليار درهم.

عند نهاية شهر دجنبر 2018، عرفت الديون نحو مؤسسات الإئتمان والمماثلة ارتفاعا بنسبة 62.25 بالمائة لتصل إلى 11845 مليون درهم. كما عرفت ودائع الزبناء ارتفاعا بنسبة (+9.15) بمبلغ متبقي قدره 74.4 مليار درهم.

في نهاية 2019، عرفت الديون نحو مؤسسات الإقتراض والمماثلة انخفاضا بنسبة 5.36 بالمائة لتصل إلى 11211 مليون درهم. كما عرفت إيداعات الزبانة ارتفاعا بنسبة (+1.47) بمبلغ وصل 75.5 مليار درهم.

ACCURACY VALUE SARL
Rue Moha ou Hamidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage app. 6 CASABLANCA
Tél : 05 22 66 35 85



المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

على الفترة الممتدة ما بين 2016 و2017، نلاحظ تغير طفيفا في بنية إيداعات زبائن القرض الفلاحي بارتفاع من ناحية الحسابات للإطلاع المدينة على حساب حصة الحسابات لأجل، وذلك تطبيقا للرؤية الاستراتيجية للقرض الفلاحي للمغرب التي ترمي إلى الحد من قيمة الموارد. عند نهاية السنة المالية 2018، نلاحظ تغيرا لبنية موارد القرض الفلاحي للمغرب مع تراجع طفيف لحصة حسابات الدائنين لفائدة الإيداعات لأجل. عند نهاية النصف الأول من سنة 2019، نلاحظ ارتفاعا في حصة الحسابات لأجل التي وصلت إلى نسبة 33 بالمائة، مع التحكم في معدل التسديد من أجل متابعة سياسة مراقبة موارد البنك.

ACCURACY VALUE SARL
Rue Mohaou Hamidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, apt 01 CASABLANCA
Tél : 05 22.66.35.85

الجزء 3. بيانات مالية

1. الحصيلة السنوية

الجدول 4: حصيلة القرض الفلاحي للمغرب- الحسابات الاجتماعية

%Δ	2018	%Δ	2017	2016	الأصول (بالآلاف الدراهم)
49.89%	4,059,101	34.52%	2,708,028	2,013,090	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، خدمة ديون على المؤسسات الإئتمانية
	3.87%		2.84%	2.27%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
2.12%-	951,903	90.82%	972,476	509,632	مستحقات على مؤسسات الإئتمان والمؤسسات المماثلة (1)
	0.91%		1.02%	0.57%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
0.88%-	945,327	93.57%	953,720	492,694	. للإطلاع
64.94%-	6,576	10.73%	18,756	16,938	. لأجل
8.78%	74,873,000	5.07%	68,826,909	65,503,226	ديون على الزبائنة
	71.32%		72.21%	73.72%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
24.68%	34,105,064	14.21%	27,353,475	23,949,464	. قروض الخزينة وقروض الإستهلاك
5.49%	19,561,340	0.81%	18,543,329	18,393,711	. قروض التجهيز
0.94%	15,730,759	2.55%	15,583,867	15,196,640	. القروض العقارية
25.46%-	5,475,836	7.75%-	7,346,239	7,963,411	. قروض أخرى
	879,141				حقوق مكتسبة بشراء الفواتير
	0.84%				الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
3.58%-	12,727,785	1.73%	13,200,728	12,976,826	سندات المعاملات والتوظيف
	12.12%		13.85%	14.60%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
أكثر من 100%	7,186,374	أكثر من 100%	2,653,599	1,008,955	. سندات الخزينة والقيم المماثلة
30.06%-	476,653	أكثر من 100%	681,535	314,185	. سندات الديون الأخرى
48.66%-	5,064,758	15.34%-	9,865,594	11,653,686	. سندات الامتلاك
27.16%	3,788,544	10.76%-	2,979,467	3,338,867	الأصول الأخرى
	3.61%	16.86%-	3.13%	3.76%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					سندات الإستثمار
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					. سندات الخزينة والقيم المماثلة
					. سندات الديون الأخرى
24.69%	735,075	42.07%	589,499	414,924	سندات المشاركة والوظائف المماثلة
	0.70%	31.60%	0.62%	0.47%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
20.00%-	1,120		1,400	1,400	الديون التابعة
	0.001%		0.001%	0.002%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك وللإيجار
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
1.83%	400,467	7.26%	393,265	366,659	الأصول الثابتة غير الملموسة
	0.38%		0.41%	0.41%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
16.40%	6,564,709	51.20%	5,639,660	3,730,043	الأصول الثابتة
	6.25%		5.92%	4.20%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
10.15%	104,980,845	7.27%	95,311,433	88,854,665	مجموع الأصول

%Δ	2018	%Δ	2017	2016	الخصوم (بالآلاف الدراهم)
					البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
62.25%	11,845,398	13.56%	7,300,929	6,429,106	ديون تجاه مؤسسات الإئتمان وما يماثلها
	11.28%		7.66%	7.24%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
أكثر من 100%	1,773,972	68.15%	652,678	388,154	. للاطلاع
51.49%	10,071,426	10.05%	6,648,251	6,040,953	. لأجل
9.15%	74,360,052	2.69%	68,127,199	66,342,161	ودائع الزبانة
	70.83%		71.48%	74.66%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
5.45%	37,578,210	9.97%	35,637,468	32,405,879	. حسابات دائنة للاطلاع
5.56%	12,317,700	8.43%	11,669,048	10,761,961	. حسابات الإندخار
15.79%	21,881,140	11.72%-	18,897,034	21,405,803	. ودائع لأجل
34.28%	2,583,001	8.77%	1,923,648	1,768,518	. حسابات دائنة أخرى
19.02%-	5,969,586	21.32%	7,371,979	6,076,374	سندات الدين المصدرة
	5.69%		7.73%	6.84%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
19.02%-	5,969,586	21.32%	7,371,979	6,076,374	. سندات الدين المتداولة
					. إصدار سندات
					. سندات الديون الأخرى المصدرة
22.72%-	1,763,674	92.01%	2,282,245	1,188,619	الخصوم الأخرى
	1.68%		2.39%	1.34%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
10.83%	1,004,507	42.58%	906,349	635,677	مخصصات المخاطر والتكاليف
	0.96%		0.95%	0.72%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					مخصصات منظمة
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
	7,157		7,157	7,157	الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية
	0.01%		0.01%	0.01%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
12.80%	3,022,450	46.38%	2,679,520	1,830,531	الديون التابعة
	2.88%		2.81%	2.06%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					فجوات إعادة التقييم
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
17.06%	2,408,380	13.71%	2,057,364	1,809,343	الاحتياطيات والعلاوات المرتبطة برأس المال
	2.29%		2.16%	2.04%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
	4,227,677		4,227,677	4,227,677	رأس المال
	4.03%		4.44%	4.76%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					المساهمون. رأس المال غير المدفوع (-)
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					تأجيل من جديد (+/-)
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
					النتائج الصافية رهن التخصيص (+/-)
					الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
5.97%	371,965	13.96%	351,016	308,021	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
	0.35%		0.37%	0.35%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
10.15%	104,980,845	7.27%	95,311,433	88,854,665	مجموع الخصوم

ACCURACY VALUE SARL
Rue Moha ou Hamidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, appt 04 CASABLANCA
Tél : 05 22 66 35 85

الجدول 5: الملخص الإجمالي الموطن للقرض الفلاحي للمغرب

%Δ	2018	2018/01/01	%Δ	2017	2,016	الأصول (بالآلاف الدراهم)
51.20%	4,099,975	2,711,673	34.53%	2,711,673	2,015,655	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، خدمة الشبكات البنكية
40.90%	6,697,669	11,332,816	-	265,857	7,183,537	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
أكثر من 100%	6,511,592	1,669,576				أصول مالية مملوكة لغايات المعاملة
98.07%	186,077	9,663,239				أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة
أكثر من 100%	6,414,233	2,142,512	أكثر من 100%	13,210,306	5,988,478	أدوات التغطية المشتقة
أكثر من 100%	6,118,409	1,937,088				الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
44.01%	295,824	205,423				أدوات الديون المخصصة ل JV لرؤوس الأموال الذاتية القابلة للتدوير
						أدوات الديون المخصصة ل JV لرؤوس الأموال الذاتية القابلة للتدوير
						4. أصول مالية متاحة للبيع
						سندات بالكلفة المستهلكة
8.84%	792,893	869,796	38.28%	869,796	629,030	القروض والديون على الزبناء بالكلفة المستهلكة
10.86%	77,506,164	69,915,126	4.99%	70,739,345	67,379,907	القروض والديون على الزبناء بالكلفة المستهلكة
						فارق إعادة التقييم لأصول المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
						استثمارات أنشطة التأمين
56.91%	80,255	186,263	أكثر من 100%	186,263	84,108	أصول الضريبة المستحقة الدفع
63.69%	205,989	567,325	18.35%	262,054	221,425	أصول الضريبة المؤجلة
98.56%	2,800,238	1,410,274	1.18%	1,410,274	1,427,178	حسابات تسوية وأصول أخرى
						أصول غير جارية موجهة للتفويت
						حصص في الشركات حسب طريقة نفس الملكية
7.10%	1,542,510	1,440,191	-	1,440,191	1,920,197	العقارات الإستثمارية
13.18%	6,725,390	5,942,253	46.94%	5,942,253	4,043,909	الأصول الثابتة
11.64%	118,218	105,895	39.51%	105,895	75,903	الأصول الثابتة غير الملموسة
-	306,908	306,908	-	306,908	306,908	فوارق الامتلاك
10.69%	107,290,442	96,931,031	6.76%	97,450,815	91,276,236	مجموع الأصول IFRS

%Δ	2,018	2018/01/01	%Δ	2,017	2,016	الخصوم (آلاف الدراهم)
						البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشبكات البنكية
287.25%	21,206	5,476	-	5,476	11,351	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
287.25%	21,206	5,476	51.76%			خصوم مالية مملوكة لغايات المعاملة
						الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
						أدوات التغطية المشتقة
54.12%	12,358,708	8,019,146	9.85%	8,019,146	7,299,945	ديون تجاه مؤسسات الإنتمان وما يماثلها
10.11%	75,048,898	68,159,012	2.84%	68,159,012	66,273,923	ديون تجاه الزبناء
19.02%	5,969,586	7,371,979	21.32%	7,371,979	6,076,374	سندات الدين المصدرة
						فارق إعادة التقييم لخصوم المحافظ المغطاة بمعدلات الفائدة
68.29%	37,127	117,077	-	117,077	178,764	خصوم الضريبة الجارية
15.60%	791,131	937,344	34.51%	937,344	802,016	خصوم الضريبة المؤجلة
9.22%	1,982,998	2,184,295	16.87%	2,184,295	1,301,982	حسابات تسوية وخصوم أخرى
						الديون المرتبطة بأصول غير جارية موجهة للتفويت
						مخصصات تقنية لعقود التأمين
						مخصصات المخاطر والتكاليف
4.29%	333,316	319,618	1.84%	319,618	313,841	الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية
2.79%	12,179	12,528	-	12,528	45,532	الديون التابعة
12.57%	3,073,513	2,730,235	72.48%	2,730,235	1,933,299	الرأسمال والاحتياطيات المرتبطة
9.80%	5,653,042	6,267,286	41.22%	6,267,286	6,019,265	احتياطيات موعدة
64.65%	1,382,306	839,548	57.61%	767,039	486,677	- حصة المجموعة
85.64%	1,155,146	622,235	42.87%	567,404	397,138	- حصة الأقلية
4.53%	227,160	217,314	أكثر من 100%	199,635	89,539	- حصة الأقلية
116.21%	5,271	32,516-	أكثر من 100%	32,516-	8,739-	أرباح أو خسائر كامنة أو مؤجلة، حصة المجموعة
116.21%	5,271	32,516-				أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية. حصة المجموعة
						أرباح وخسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية. حصة الأقلية
4.87%	621,161		9.28%	592,293	542,006	النتيجة الصافية للسنة المالية
8.96%	626,104		9.41%	574,615	525,206	- حصة المجموعة
127.96%	4,943-		5.23%	17,678	16,799	- حصة الأقلية
10.69%	107,290,442	96,931,031	6.76%	97,450,814	91,276,236	مجموع الخصوم

نصف سنوي

الجدول 6: حصيلة القرض الفلاحي للمغرب- الحسابات الاجتماعية

%Δ	يونيو -19	2018	الأصول (بالآلاف الدراهم)
30.10%-	2,837,253	4,059,101	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، خدمة ديون على المؤسسات الائتمانية
31.45%-	2.65%	3.87%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
أكثر من 100%	2,373,090	951,903	مستحقات على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المماثلة (1)
	2.22%	0.91%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
37.70%-	588,937	945,327	. للإطلاع
أكثر من 100%	1,784,153	6,576	. لأجل
2.10%	76,441,665	74,873,000	ديون على الزبانة
	71.41%	71.32%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
2.76%	35,044,704	34,105,064	. قروض الخزينة وقروض الإستهلاك
0.79%-	19,407,542	19,561,340	. قروض التجهيز
9.25%	17,186,340	15,730,759	. القروض العقارية
12.29%-	4,803,080	5,475,836	. قروض أخرى
0.70%	885,314	879,141	حقوق مكتسبة بشراء الفواتير
	0.83%	0.84%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
19.01%-	10,308,291	12,727,785	سندات المعاملات والتوظيف
	9.63%	12.12%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
4.17%-	6,886,522	7,186,374	. سندات الخزينة والقيم المماثلة
20.67%-	378,108	476,653	. سندات الديون الأخرى
39.91%-	3,043,660	5,064,758	. سندات الامتلاك
6.84%-	3,529,333	3,788,544	الأصول الأخرى
	3.30%	3.61%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
	2,896,682		سندات الإستثمار
	2.71%		الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
	2,896,682		. سندات الخزينة والقيم المماثلة
			. سندات الديون الأخرى
2.13%-	719,387	735,075	سندات المشاركة والوظائف المماثلة
	0.67%	0.70%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
-	1,120	1,120	الديون التابعة
1.93%-	0.001%	0.001%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
			أصول ثابتة ممنوحة للإيجار المنتهي بالتملك وللإيجار
			الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
1.51%-	394,416	400,467	الأصول الثابتة غير الملموسة
	0.37%	0.38%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
1.47%	6,661,298	6,564,709	الأصول الثابتة
	6.22%	6.25%	الوزن بالنسبة المئوية من المجموع
1.97%	107,047,849	104,980,845	مجموع الأصول

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

ACCURACY VALUE SARL
Rue Moha ou Hamidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, CASABLANCA
Tél : 05 22 66 35 85

الجدول 7: الملخص الإجمالي للموظد للقرض الفلاحي للمغرب

%Δ	يونيو - 19	2,018	الأصول (بالآلاف الدراهم)
27.38%-	2,977,417	4,099,975	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة، خدمة ديون على المؤسسات الإئتمانية
46.01%	9,779,191	6,697,669	الأصول المالية حسب قيمتها الصافية
39.14%	9,060,239	6,511,592	أصول مالية مملوكة لغايات المعاملة
286.37%	718,952	186,077	أصول مالية أخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة
			أدوات التغطية المشتقة
85.92%-	903,262	6,414,233	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
90.07%-	607,668	6,118,409	أدوات الديون المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
0.08%-	295,594	295,824	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير
	2,947,509		سندات بالكلفة المستهلكة
أكثر من 100%	2,422,416	792,893	القروض والديون على مؤسسات الإئتمان وما يماثلها
2.65%	79,562,068	77,506,164	القروض والديون على الزبائن
			التوظيفات المحصلة إلى تاريخ استحقاقها
32.19%-	54,423	80,255	أصول الضريبة المستحقة الدفع
20.89%-	162,953	205,989	أصول الضريبة المؤجلة
10.99%-	2,492,354	2,800,238	حسابات تسوية وأصول أخرى
			أصول غير جارية موجهة للتفويت
			حصص في الشركات حسب طريقة نفس الملكية
0.93%	1,556,891	1,542,510	العقارات الإستثمارية
9.99%	7,396,921	6,725,390	الأصول الثابتة
6.64%-	110,367	118,218	الأصول الثابتة غير الملموسة
	306,908	306,908	فوارق الامتلاك
3.15%	110,672,680	107,290,442	مجموع أصول IFRS
%Δ	يونيو - 19	2,018	الخصوم (آلاف الدراهم)
			البنوك المركزية، الخزينة العامة، خدمة الشيكات البنكية
64.97%-	7,429	21,206	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
64.97%-	7,429	21,206	خصوم مالية مملوكة لغايات المعاملات
			الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
			أدوات التغطية المشتقة -الخصوم
4.63%-	11,786,401	12,358,708	ديون تجاه مؤسسات الإئتمان وما يماثلها
1.01%	75,804,797	75,048,898	ديون تجاه الزبائن
23.78%	7,389,103	5,969,586	ديون ممثلة بسند
23.78%	7,389,103	5,969,586	سندات الدين المصدرة
2.30%-	36,273	37,127	خصوم الضريبة المستحقة الدفع
11.48%	881,926	791,131	خصوم الضريبة المؤجلة
59.88%	3,170,424	1,982,998	حسابات تسوية وخصوم أخرى
			الديون المرتبطة بأصول غير جارية موجهة للتفويت
			مخصصات تقنية لعقود التأمين
0.52%	335,061	333,316	المخصصات
	12,179	12,179	الإعانات، الصناديق العمومية، صناديق الضمان الخصوصية
2.13%	3,138,932	3,073,513	الديون التابعة
5.85%	8,110,155	7,661,780	رساميل ذاتية
	1,425,365	1,425,365	الاحتياطيات والمكافآت المرتبطة برأس المال
	4,227,677	4,227,677	رأس المال
54.60%	1,785,859	1,155,146	احتياطيات موطدة
أكثر من 100%	11,345	5,271	أرباح أو خسارات كامنة أو مؤجلة
34.69%-	408,930	626,104	النتيجة الصافية للسنة المالية (+/-)
			مرحل من جديد
12.25%	254,987	227,160	فوائد الأقلية- الاحتياطيات
18.93%	4,007-	4,943-	فوائد الأقلية - النتيجة
3.15%	110,672,680	107,290,442	مجموع الخصوم IFRS

2. حسابات الشركة السنوية

الجدول 8: حساب المنتجات (الحسابات الإجتماعية)

آلاف الدراهم	2016	2017	2018	%Δ	%Δ
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الإئتمان	9,999	6,527	10,759	34.72%-	64.84%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع الزبانة	3,809,978	4,160,294	4,769,114	9.19%	14.63%
الفوائد والمنتجات المماثلة على سندات الإئتمان	206,411	49,478	59,676	76.03%-	20.61%
منتجات على سندات الامتلاك	23,407	31,308	34,772	33.76%	11.06%
عمولات على الخدمات	379,922	403,184	435,816	6.12%	8.09%
منتجات بنكية أخرى	902,006	972,806	520,313	7.85%	46.51%-
منتجات الاستغلال البنكي	5,331,723	5,623,598	5,830,450	5.47%	3.68%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الإئتمان	235,669	274,434	336,805	16.45%	22.73%
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبانة	1,168,081	952,510	901,843	18.46%-	5.32%-
الفوائد والتكاليف على سندات الديون المصدرة	187,882	234,814	217,923	24.98%	7.19%-
تكاليف بنكية أخرى	290,330	615,993	755,275	أكثر من 100%	22.61%
تكاليف الاستغلال البنكي	1,881,963	2,077,751	2,211,845	10.40%	6.45%
العائد الصافي البنكي	3,449,760	3,545,846	3,618,605	2.79%	2.05%
منتجات الاستغلال غير البنك	4,481	124,795	197,708	أكثر من 100%	58.43%
تكاليف الاستغلال غير البنكية	74,408	71,160	91,872	4.36%-	29.11%
تكاليف العمال	1,027,733	1,045,513	1,070,597	1.73%	2.40%
رسوم وضرائب	31,043	29,000	34,203	6.58%-	17.94%
تكاليف خارجية	428,213	449,475	512,301	4.97%	13.98%
التكاليف العامة للاستغلال	45,712	57,811	56,968	26.47%	1.46%-
DAP الأصول غير الملموسة والملموسة	177,846	190,402	200,900	7.06%	5.51%
التكاليف العامة للاستغلال	1,710,547	1,772,202	1,874,968	3.60%	5.80%
مخصصات للديون والالتزامات للتوقيع	1,276,667	956,291	793,026	25.09%-	17.07%-
خسائر على الديون غير القابلة للاسترداد	1,149,305	867,776	944,404	24.50%-	8.83%
المخصصات الأخرى	121,000	948,092	346,404	أكثر من 100%	63.46%-
المخصصات والخسائر على الديون غير القابلة للاسترداد	2,546,971	2,772,159	2,083,834	8.84%	24.83%-
- استرداد مخصصات الديون والالتزامات بالتوقيع المتأخرة	1,106,827	820,971	478,895	25.83%-	41.67%-
- استرداد القروض المهلكة	31,972	87,857	228,481	أكثر من 100%	%
استرداد المخصصات الأخرى	360,224	623,219	133,814	73.01%	78.53%-
استرداد مخصصات واسترجاع الديون المهلكة	1,499,023	1,532,047	841,190	2.20%	45.09%-
نتيجة جارية	621,338	587,167	606,829	5.50%-	3.35%
منتجات غير جارية	24,305	36,036	1,088	48.26%	96.98%-
تكاليف غير جارية	166,302	166,105	205,652	0.12%-	23.81%
النتيجة قبل احتساب الضريبة	479,342	457,098	402,265	4.64%-	12.00%-
الضريبة على الأرباح	171,321	106,081	30,300	38.08%-	71.44%-
النتيجة الصافية للسنة المالية	308,021	351,016	371,965	13.96%	5.97%

ACCURACY VALUE SARL
Rue Moha ou Hamidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, appt. 09 CASABLANCA
Tél : 05/22.86.35.85

الجدول 9: حساب النتيجة الموطد للقرض الفلاحي للمغرب

%Δ	2018	%Δ	2017	2,016	آلاف الدراهم
14.04%	5,022,271	4.98%	4,403,899	4,195,183	فوائد ومنتجات مماثلة
0.93%-	1,480,073	8.05%-	1,493,973	1,624,832	فوائد وتكاليف مماثلة
21.73%	3,542,198	13.21%	2,909,926	2,570,351	هامش الفوائد
3.20%	474,473	10.77%	459,778	415,089	العمولات الملموسة
6.49%	8,749-	171.30%-	9,356-	13,121	العمولات المقدمة
3.40%	465,724	12.05%	450,422	401,968	هامش على العمولات
					+/- صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغطيات الوضعية الصافية
83.72%-	8,441	17.24%-	51,855	62,657	+/- صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الناتج
	27,228				الأرباح أو الخسائر الصافية على أصول/ خصوم المعاملات
	18,787				الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول والخصوم بالقيمة العادلة على النتيجة
	65,935				صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
	2,847				صافي الأرباح أو الخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
	68,782				مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير (الربحيات)
100%-		50.92%-	394,482	803,801	صافي الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
					صافي الأرباح/ الخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة
					صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية
					صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية
					العائد الصافي لآشطة التامين
20.02%-	224,040	1146.04%	280,134	22,482	عائدات الأنشطة الأخرى
28.96%	203,784	5.27%-	158,025	166,817	تكاليف الأنشطة الأخرى
1.07%	3,970,684	6.34%	3,928,794	3,694,442	العائد الصافي البنكي
12.15%	1,917,785	3.66%	1,709,978	1,649,657	التكاليف العامة للاستغلال
26.78%-	247,125	16.97%	337,522	288,550	مخصصات الإهلاكات وانخفاضات قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة
4.01%-	1,805,774	7.12%	1,881,294	1,756,234	النتيجة الإجمالية للاستغلال
25.83%-	743,189	10.92%	1,002,042	903,410	تكلفة المخاطرة
20.85%	1,062,585	3.10%	879,252	852,825	نتيجة التشغيل
					+/- حصة الحصيلة الصافية للشركات وفق طريقة نسبة الملكية
أكثر من 100%	224,207	8.43%	62,300	57,455	صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى
		100%-		227	تغيرات قيم فوارق الاقتناء
2.62%	838,378	2.74%	816,952	795,143	النتيجة قبل احتساب الضريبة
3.31%-	217,217	11.25%-	224,659	253,137	الضريبة على الأرباح
4.87%	621,161	9.28%	592,293	542,006	النتيجة الصافية
أقل من أو يساوي 100%	4,943-	5.23%	17,678	16,799	النتيجة خارج المجموعة
8.96%	626,104	9.41%	574,615	525,206	النتيجة الصافية - حصة المجموعة
7.14%	15	16.67%	14	12	النتيجة للسهم (بالدرهم)
7.14%	15	16.67%	14	12	النتيجة للسهم (بالدرهم)

ACCURACY VALUE SARL
Rue Mocha ou Hamidou - Rés. Verte Jassim,
Entrée B, 4ème étage, appt. 04 CASABLANCA
Tél : 05 22 66 35 85

نصف سنوي

الجدول 10: - حسابات النتائج والتكاليف - الحسابات الاجتماعية

آلاف الدراهم	يونيو -18	يونيو -19	%Δ
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الائتمان	8,190	15,061	83.89%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع الزبائن	2,224,461	2,119,066	4.74%-
الفوائد والمنتجات المماثلة على سندات الائتمان	28,307	26,135	7.67%-
منتجات على سندات الامتلاك	35,533	37,643	5.94%
عمولات على الخدمات	220,451	242,599	10.05%
منتجات بنكية أخرى	222,985	441,169	97.85%
منتجات الاستغلال البنكي	2,739,928	2,881,673	5.17%
الفوائد والمنتجات المماثلة على العمليات مع مؤسسات الائتمان	159,993	188,162	17.61%
الفوائد والتكاليف المماثلة على العمليات مع الزبائن	429,060	563,948	31.44%
الفوائد والتكاليف على سندات الديون المصدرة	107,500	89,539	16.71%-
تكاليف بنكية أخرى	371,218	261,745	29.49%-
تكاليف الاستغلال البنكي	1,067,770	1,103,394	3.34%
العائد الصافي البنكي	1,672,158	1,778,279	6.35%
منتجات الاستغلال غير البنك	84,962	174,814	أكثر من 100%
تكاليف الاستغلال غير البنكية	56,188	21,278	62.13%-
تكاليف العمال	493,188	529,437	7.35%
رسوم وضرائب	15,958	16,328	2.32%
تكاليف خارجية	243,374	254,951	4.76%
التكاليف العامة للاستغلال	25,541	22,040	13.71%-
DAP الأصول غير الملموسة والملموسة	96,193	102,141	6.18%
التكاليف العامة للاستغلال	874,254	924,897	5.79%
مخصصات للديون والالتزامات للتوقيع	430,733	369,747	14.16%-
خسائر على الديون غير القابلة للاسترداد	514,679	419,944	18.41%-
المخصصات الأخرى	79,975	118,719	48.45%
المخصصات والخسائر على الديون غير القابلة للاسترداد	1,025,387	908,409	11.41%-
- استرداد مخصصات الديون والالتزامات بالتوقيع المتأخرة	197,715	232,679	17.68%
- استرداد القروض المهلكة	209,831	29,201	86.08%-
استرداد المخصصات الأخرى	113,814	523	99.54%-
استرداد مخصصات واسترجاع الديون المهلكة	521,360	262,403	49.67%-
نتيجة جارية	322,650	360,911	11.86%
منتجات غير جارية	614	1,093	77.96%
تكاليف غير جارية	82,485	95,233	15.45%
النتيجة قبل احتساب الضريبة	240,780	266,771	10.79%
الضريبة على الأرباح	13,700	24,544	79.15%
النتيجة الصافية للسنة المالية	227,080	242,227	6.67%

ACCURACY VALUE SARL
Rue Mohamed Hamidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, CP 08 CASABLANCA
Tél : 05.22.86.35.85

الجدول 11: حساب النتيجة الموطد للقرض الفلاحي للمغرب

آلاف الدراهم	يونيو -18	يونيو -19	%Δ
+ فوائد ومنتجات مماثلة	2,355,144	2,248,842	-4.51%
- فوائد وتكاليف مماثلة	713,481-	860,855	-20.66%
هامش الفوائد	1,641,663	1,387,987	-15.45%
+ عمولات (المنتجات)	245,150	260,822	6.39%
- عمولات (تكاليف)	3,387-	13,776	أقل من أو يساوي 100%
هامش على العمولات	241,763	247,046	2.19%
+/- صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الناتج الأرباح أو الخسائر الصافية على أصول/ خصوم المعاملات	18,442-	307,688	
الأرباح أو الخسائر الصافية على الأصول والخصوم بالقيمة العادلة على النتيجة	1,522	56,838	أكثر من 100%
صافي الأرباح أو الخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	65,922-	35,574	
صافي الأرباح أو الخسائر على أدوات الدين المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	1,636	17,990	أكثر من 100%
مكافآت أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة ضمن الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير (الربحيات)	67,558-	17,584	أكثر من 100%
صافي الأرباح/الخسائر الناتجة عن عدم احتساب الأصول المالية بالكلفة المستهلكة			
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية			
صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستهلكة ضمن الأصول المالية			
العائد الصافي لأنشطة التأمين	84,363-	343,262	
عائد أنشطة السوق	80,517	9,282	-88.47%
+ عائدات الأنشطة الأخرى	83,359-	99,838	-19.77%
- تكاليف الأنشطة الأخرى			
صافي العائدات البنكية	1,796,221	1,887,739	5.10%
- التكاليف العامة للاستغلال	859,374-	872,540	-1.53%
- مخصصات الإهلاكات وانخفاضات قيمة الأصول الثابتة غير الملموسة والملموسة	140,905-	190,508	-35.20%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	795,942	824,691	3.61%
تكلفة المخاطرة	173,773-	374,102	أقل من أو يساوي 100%
نتيجة التشغيل	622,169	450,589	-27.58%
+/- حصة الحصيلة الصافية للشركات وفق طريقة نسبة الملكية	100,728-	80,101	أكثر من 100%
+/- صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى			
+/- تغيرات قيم فوارق الاقتناء			
النتيجة قبل احتساب الضريبة	521,441	530,690	1.77%
- الضريبة على الأرباح	127,070	125,767	-1.03%
+/- النتيجة الصافية من الضريبة للأنشطة الموقوفة أو قيد التقويت			
النتيجة الصافية	394,371	404,923	2.68%
فوائد الأقليات	3,989	4,007	أقل من أو يساوي 100%
النتيجة الصافية - حصة المجموعة	390,382	408,930	4.75%
النتيجة للسهم (بالدرهم)	9	10	4.77%
النتيجة للسهم (بالدرهم)	9	10	4.77%

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب

ACCURACY VALUE SARL
Rue Moha ou Hammidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, appt. 02 CASABLANCA
Tél : 05 22 86 35 85

الجزء 3: المخاطر

1- المخاطر المتصلة بالبنك

1. مخاطر القروض

يقصد بخطر القرض خطر ألا يتمكن نظير من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. يتعلق هذا الخطر أساسا بالقروض التي منحها داخل وخارج الحصيلة

آلية إدارة خطر القرض

تهدف السياسة العامة للقرض الفلاحي تأسيس إطار تدخل آمن يسمح بالتنمية المحكمة لأنشطة البنك تماثيا مع التوجهات الاستراتيجية. تتم مراجعة هذه السياسة بشكل دوري. تتم المصادقة عليها من قبل هيئة الأخطار الكبيرة المنبثقة عن مجلس الرقابة

يعتمد تنفيذ السياسة العامة لمخاطر القروض على مجموعة تنظيمية داخلية تتسق مع أفضل الممارسات في هذا المجال، تتكيف مع طبيعة الأنشطة ومنسجما مع الأهداف واستراتيجية البنك. وهي تغطي مجموع مسلسل تسيير القرض من خلال إجراءات، موثيق وبطاقات المنتج، معايير التمويل الإرشادية، جمع اللجان والكفاءات، التي تحدد نطاق وشروط ممارسة أنشطة الرقابة ورصد المخاطر.

المبادئ التوجيهية، حكمة خطر القرض

يولي القرض الفلاحي للمغرب أهمية خاصة لتنفيذ تنظيم متين، تنفيذ طريقة حكمة فعالة من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها ومن أجل تنمية مهن البنك مع ضمان استدامتها.

ترتكز حكمة مخاطر القروض على المبادئ التالية:

- احترام الحكمة الجيدة لمخاطر القرض المرتبطة بالآليات المراقبة الداخلية وتسيير خطر القرض،
- وضع حكمة تعزز الشمولية، التقرير السريع عن المشاكل وعدم كفاية الهيئة المسيرة،
- تحديد التخصصات وطرق عمل مجموع الهيئات: موثيق اللجان الاستراتيجية ومذكرات العمل للجان العملية،
- اتخاذ القرارات الاستراتيجية لمخاطر القرض على أعلى مستويات البنك،
- اتخاذ القرار بشكل جماعي تسفر عن إنشاء لجان على جميع مستويات الفرع،
- تحديد إطار عمل تنظيمي يوضح صلاحيات ومسؤوليات واختصاصات الكيانات المختلفة المشاركة في إدارة المخاطر،
- إنشاء تنظيم ملائم للحجم وللطبيعة، لحجم العمليات وتعقيد المخاطر الكامنة للبنك وأنشطته،
- الفصل الواضح ما بين المسؤوليات: مسؤولية المراقبة، مسؤولية القياس، والإشراف على مخاطر القرض المتقاسمة ما بين الهيئات التشغيلية، المراقبة الداخلية وهيئات الحكمة،
- إنشاء الهيكل التنظيمي الذي يعزز أخذ القرار بشكل فعال، تحمل موظفي البنك المسؤولية وتعزز الشفافية،
- إدماج وظيفة خطر القرض في التخطيط الاستراتيجية،
- الحفاظ على استقلالية وفعالية عملية الفحص ومراقبة المخاطر،
- الإشراف القوي لمجموع موظفي البنك في مسلسل إدارة المخاطر، تعزيز ثقافة المخاطر، انطلاقا من مجلس الرقابة وصولا إلى الفرق التشغيلية.

وظيفة إدارة خطر القرض

يهدف مجال تسيير خطر القرض إلى تحديد، مراقبة، الوقاية، والتحكم في خطر القرض مع السهر على احترام المقصودات القانونية والتوجيهات المتعلقة بتسيير خطر القرض.

بصفته مرتببا بصفة مباشرة لرئيس مجلس الإدارة الجماعية تسمح مكانة مجال تسيير خطر القرض برفع نقاط الضعف التي تمت مناقشتها والحصول على الانتباه اللازم لهيئات الإدارة ومجلس الإدارة

يشمل مجال إدارة خطر القرض مكونين تنظيميين (قطب التزامات الزبانة وقطب تسيير خطر القرض التي تتداخل فيما بينها من أجل تشكيل رؤية شاملة وحيادية لخطر القرض، تتبع جودة المحفظة، ثم احترام وتنفيذ السياسة العامة لخطر القرض:

- يتمثل الهدف الأساسي لقطب خطر القرض تحديد، بالتشاور مع الهيئات المعنية، السياسة العامة لخطر القرض وضمان التقييم و التتبع المستقل لجودة الأخطار التي تتم مواجهتها. كما أنه مسؤول عن آلية تحديد، تجنب مراقبة والإشراف مما يساهم في التحكم في خطر القرض،
- يساهم قطب الالتزامات في تنفيذ السياسة العامة لخطر القرض. كما أنه مسؤول عن التسيير الأمثل للالتزام وتأمين الضمانات المرتبطة بها، من خلال مختلف المراحل: توجيهه، معالجة، مكاتب خلفية، متابعة التنفيذ، الحفظ، الأمن، والإفراج.

تخضع مسؤولية تسيير خطر القرض ومتابعته لجميع الفاعلين الذين يساهمون في عملية القرض. وهي مشتركة بين:

- مجال تسيير خطر القرض المكلف بمراقبة خطر القرض والتسيير العام لخطر القرض
- الهيئات التشغيلية لكل جهة من جهات القرض الفلاحي المسؤولين عن التتبع التشغيلي لجودة انتاجها،
- البنك التجاري ولاسيما قطب التوجيه الاستراتيجي المكلف بتوجيه والإشراف على خطر القرض للقرض الفلاحي للجهات،
- قطب الهندسة المالية المكلفة باقتراح وتنفيذ حلول مبتكرة، الملازمة، والأكثر تكيفا من أجل تغطية محفظة الديون وديون المخاطر وتجنب إجراءات النزاعات،

- قطب التسيير Remedial الذي يهدف إلى تحديد مشكل المدينين، مع ضمان استرداد معقول وفعال للديون المتأخرة وضمنان النصيحة والمراقبة القانونية للبنك.
- هيئات الحكامة،

آلية منح القرض

تعتمد آلية منح القرض على المبادئ الأساسية التالية:

- التأمين المسبق لأنشطة القروض من خلال انتقاء دقيق للزبانة والمشاريع التي يجب تمويلها،
- تقييم الزبون من خلال معرفة معمقة لنشاطه ووضع وقت المنح،
- تنفيذ نظام تفويض متوازن ومراقب يعين مستويات سلطة منح القرض،
- اتخاذ القرارات بشكل جماعي من خلال تحويل المسؤولية للجنان ذات مستويات كفاءة مختلفة،
- تشكيل ملف كل عملية قرض ومراجعته على الأقل سنويا بالنسبة للمقاولات وفي كل مناسبة هامة بالنسبة لوضعية الزبون،
- تحديث الكفاءات حسب مستوى خطر كل نوع من أنواع الزبانة وطبيعة المنتج المطلوب،
- هيكلة عمليات القرض: موضوع اقتصادي محقق منه، نضح يتماشى مع موضوع القرض، أمان واضح من حيث القدرة على التسديد، ضمان أو أمان من أجل دعم وضع البنك من خلال عقد القرض،
- تنقيط الزبانة واستعمالها خلال المنح كأداة للمساعدة في اتخاذ القرار،
- استعمال نقاط المنح بالنسبة للخواص ونظام تنقيط بالنسبة للفلاحين،
- استعمال نظام صلاحيات قروض لتسيير تعليمات، تنفيذ وتتبع طلبات القروض،
- نشر الضوابط السابقة قبل الإفراج عن القرض،

تعتمد آلية وقاية منح القرض على المبادئ الأساسية التالية:

- تحديد مخاطر التغييرات المحتملة في ظروف السوق والظروف التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على أساسيات البنك الحالية أو المستقبلية،
- تحديد وتحليل المخاطر الناشئة التي قد تصبح كبيرة وتستحق التحليل المتعمق؛
- تطوير الدراسات الاقتصادية والقطاعية لتوجيه خيارات تحديد المواقع الاستراتيجية وتحديد عوامل الخطر
- الكشف في أقرب وقت ممكن، عن الأطراف المقابلة التي تظهر إشارات متقدمة من التدهور المحتمل للمراقبة عن كتب؛
- البحث الدائم عن المؤشرات أو إشارات التحذير التي قد توحى بأنه يجب إعادة تقييم حالة طرف أو أكثر من الأطراف المقابلة؛
- استجابة أكبر لعلامات التخلف المبكرة؛
- استخدام التنقيط طوال دورة الائتمان؛
- التقييم المنتظم لجودة المحفظة حسب محور التوجيه،
- المراقبة المستمرة لإنتاج القرض في إطار تنفيذ السياسة العامة لخطر القرض،
- مراقبة ورصد المخاطر من خلال نظام للحدود الداخلية وتنفيذها من أجل تنظيم أفضل لتطور المحفظة؛
- مراقبة الامتثال للسياسة العامة لمخاطر القرض؛
- إدارة ورصد مخاطر التركيز وفقا لأشكاله المختلفة؛
- إدارة النهاية وصقل التسعير وتكييفه المنتظم وفقا لتطور المخاطر،
- تقييم قدرة البنك على تحمل الأحداث المتطرفة غير المتوقعة من خلال اختبار الإجهاد؛
- التبليغ عن كل انجراف ملاحظ في هيئات الإدارة والتسيير.

آلية متابعة الديون

تعتمد آلية تتبع الالتزامات على المبادئ العامة التالية:

- اعتماد نهج استباقي يهدف إلى تجنب أي تدهور للديون؛
- التفاعل في المتابعة عند ظهور علامات الصعوبة لصالح أعمال المتابعة،
- السهر بشكل مستمر على استمرار وجود مجموعة النظراء الذين يتوفرون على التزام مع متابعة عن كتب لاستعمال الموارد الممنوحة،
- الكشف عن الديون ذات نقاط الضعف المستمرة في تشغيل الحساب،
- المسؤولية الأولية لنقطة البيع فيما يتعلق بمحفظته التزامها عبر سلسلة القرض انطلاقا من المنح إلى الاسترداد؛
- التآزر والتضامن بين جميع الجهات، المسؤولية عن هذا الرصد (القرض الفلاحي الجهوي، والهيئات المسؤولة عن المتابعة)،
- المراجعة المنتظمة للتصنيف التنظيمي للقروض من منظور المتطلبات التنظيمية السارية،
- الاجتماع المنتظم لهيئات متابعة القروض،
- تجزئة محفظة الديون مع اتباع نهج تتبع مختلف لكل حافظة مختلفة،
- تنظيم مراجعات دورية لتصنيف الحافظة،
- وضع وحدة معلوماتية مخصصة "للمتابعة الديون".

آلية استرداد الديون

تعتمد آلية استرداد الديون المتأخرة على المبادئ التالية:

- إعطاء الأولوية لحلول الأداء بشكل ودي عوض الإجراءات القضائية،
- اعتماد إجراء فعال يهدف إلى تجنب أي تدهور في الديون المتأخرة،
- إعطاء الأولوية للديون التي تمت إزالة تصنيفها مؤخرا،
- اتخاذ القرار بشكل جماعي فيما يتعلق بتطهير الديون المتأخرة من خلال لجان خاصة بالاسترداد،
- احترام الإجراءات والأجال التي يحددها القانون في هذا النطاق،
- تجزئة محفظة الديون لاستهداف أفضل للأنشطة التي يجب أخذها،

آلية التقييم الداخلي

يشكل نظام التقييم محور آلية تقييم القرض. فهو يعتمد على سلسلة من النماذج المناسبة لكل صنف من الأصول. يشمل هذا النظام حاليا، محور زبانة الأشخاص الاعتباريين الذين يعملون في القطاع الفلاحي وخارجه، والأشخاص الطبيعيين الفلاحين. بالنسبة للنظراء الذين يعملون في مجال الإنعاش العقاري، فيتم تقييمهم من خلال تقييم المشاريع

تم تصميم شبكات تصنيف الخبراء المتقدمة على أساس البيانات التاريخية والمعايير وخاصة على أساس المعرفة التجارية المتراكمة من قبل القرض الفلاحي للمغرب.

يعتمد التقييم على إعطاء نقطة لكل طرف مقابل بناء على معايير نوعية وكمية حسب سلم داخلي يتكون من 8 أصناف مخاطر متجانسة تعكس احتمالية تصغير النظراء: 7 أصناف بالنسبة للمحفظة الصحية وصنف واحد للمحفظة المتعثرة.

يعتمد نظام التقييم الداخلي على المبادئ التالية:

- إعطاء نقطة داخلية واحدة لكل نظير وقت إعداد ملف القرض
- يعتبر التقييم معيارا أساسيا في اتخاذ قرار المنح،
- يجب أن يتوفر جميع زبائن القرض على نقطة،
- يجب مراجعة النقاط على الأقل مرة واحدة في السنة،
- يمكن مناقشة كل قرار يتعلق بالنقطة مع اللجنة المختصة.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل آلية التقييم عنصرا أساسيا لحساب الخسائر المنتظرة المذكورة في المعيار IFRS 9. بالإضافة إلى ذلك، يخضع معيار التقييم إلى اختبار خلفي من أجل مراقبة الأداء والقوة في التنبؤ بالتصغير. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمعملاء الأفراد، يتم تقييم القروض المخصصة للاستهلاك التي يسيرها الشريك من خلال نظام تقييم طوره هذا الأخير. بالنسبة لقروض السكن، يتم حاليا تطوير نظام تقييم سيتم تطبيقه خلال سنة 2019. بالنسبة للقروض المخصصة للزراعة، تم وضع نظام تقييم تقديري لخطر قروض المزارع الصغرى والمتوسطة والمزارع التجارية.

نظام تخصيص قروض معرضة للمخاطر والديون المتأخرة

الديون الحساسة

إن الأطراف الحساسة هي الأطراف التي تعاني من تدهور في جودة خطر تم تحديده بوضوح (مستحقات غير مسددة أو خلل إداري)، أي مؤشرات تنبيه عن تدهور محتمل لجودة مخاطر القروض. تجتمع لجنة تقييم القروض الحساسة كل ثلاثة أشهر، وهي التي تبت في القروض التي يتم دمجها أو سحبها من لائحة الديون الحساسة، مستوى تخصيص كل دين ومخططات العمل التي يجب تنفيذها فيما يتعلق بالتغطية، تفصي القروض الحساسة إلى توفير تمويل خاص تساوي 10 بالمائة على الأقل من مبالغها. غير أنه يمكن للجنة أن تفرض مستوى تمويل أعلى. تقرر اللجنة المختصة بشأن سحب الدين من لائحة الديون الحساسة.

الديون المتأخرة

يعتبر إنزال مرتبة الديون إجراء يسمح للبنك من الاحتماء من مخاطر تسديد الديون. يتعلق إنزال المرتبة بالديون المستحقة التي تمثل خطر عدم استرداد كامل أو جزئي، فيما يتعلق بتدهور قدرة التسديد الفورية و/أو المستقبلية للطرف. تصنف الديون المتأخرة حسب درجة خطر الخسارة في ثلاثة أصناف: الديون ما قبل المشكوك فيها، الديون المشكوك فيها، والمهددة. تتعقد لجنة تخفيض الرتبة والحذف التي تبت في تخفيض رتبة الديون وحذفها من المحاسبة كل ثلاثة أشهر. فيما يتعلق بتغطية الديون المتأخرة باستخدام المخصصات فإنها تحترم القواعد التنظيمية الصادرة عن بنك المغرب في هذا الخصوص.

سياسة التسعير

فيما يتعلق بالتسعير، تولى سياسة البنك أهمية خاصة لتحديد الهوامش بناء على تحليل شامل للتكاليف، وعلى احترامها وقت اتخاذ قرار منح القرض. تميز هذه السياسة التسعيرية ما بين جهتي أنشطة مختلفة لكل واحدة خصوصياتها:

- جهة نشاط مرتبطة بتمويل الفلاحة ومهمة الخدمة العمومية مع أهداف زيادة عائدات الفلاحين، تحسين الظروف المعيشية للسكان، وإنشاء الثروات في العالم القروي.
- جهة بنكية مدرة للربح تنشط في جميع القطاعات الاقتصادية الواعدة. كما يهدف إلى إنشاء قيمة مثلى، ويعتمد على محفظة أنشطة متنوعة ومدرة للربح.

في إطار الضغط التنافسي مع المستويات الشديدة الانخفاض تاريخيا والتي تنقل كاهل حصيللة البنك، اعتمد القرض الفلاحي سياسة تسعير حذرة تسمح في آن واحد من تحقيق هامش وكذلك الربح من حيث حصة السوق.

خطر التركيز

يلعب تنوع محفظة القرض اليومي دورا أساسيا في عملية التحكم في المخاطر وهو يشكل أولوية دائمة لسياسة البنك. بالنسبة لمتابعة هذا الخطر، وضع البنك نظاما ملائما للتعريف، القياس والتسيير بلائم طبيعة ودرجة تعقيد النشاط. يشمل هذا النظام مختلف أشكال تركيز خطر القروض المتكبدة. عندما يظهر تحليل طبيعة المخاطر تركيزات مفرطة لا سيما فيما يتعلق رؤوس الأموال، القدرة المستقبلية و/أو جودة آلية قياس ومراقبة المخاطر، يمكن أن يضطر البنك إلى الحد من تعرضاته، حسب إيقاع ملائم للوضع، بشكل يجعلها متطابقة مع سطحها المالي وتنظيمها الداخلي. حدود الالتزامات المحددة من حيث خطر القرض

تسمح آلية الحدود التي اعتمدها البنك من التأكد وضمان احترام مجموع المتطلبات والمبادئ المنصوص عليها بالإضافة إلى التطوير المحكم للأنشطة، طالما أن هذه الحدود مخصصة في نهاية المطاف إلى احتواء يمكن احتمالته من الخسائر المقبولة. تشكل حدود المخاطر هذه الحدود الشاملة مع تحديد مستوى الخطر المقبول مع شكل الخطر الشامل للمؤسسة. إنها تتعلق بمؤشرات خطر تسمح بتأمين تنمية البنك. تتم الإشارة إلى التحديد الكمي في السياسة العامة لخطر القرض.

مختلف أنواع حدود التركيز المحددة:

- حدود تركيز قطاعية
- حدود تركيز حسب القطاع الفلاحي- الصناعة الغذائية
- حدود تركيز محور السوق
- حدود فردية حسب مجموعة النظير

تخضع آلية الحدود لمتابعة دائمة. حيث أن الهدف يكمن في:

- مراقبة التعرض لخطر تركيز القرض بالنسبة للأسقف المحددة،
- التمكن من رصد التجاوزات المحتملة بأكبر سرعة ممكنة،
- إعلام الهيئة المسيرة بالتركيزات التي تجاوزت بعض الحدود التي سبق تحديدها،
- القدرة على التنفيذ السريع للتدابير من أجل تخفيف التعرض لمخاطر القروض على الأصناف المحددة.

يتم تحديد آلية الحدود التي اعتمدها البنك ومراجعتها كلما كان ذلك ضروريا بصورة دورية. يتم اتباع الحدود المحددة من قبل هيئات الحكامة الاستراتيجية، لا سيما هيئة الأخطار الكبير وهيئة تدقيق الحساب، مجلس الإدارة و المنظم.

2. خطر السوق

مخاطر السوق هي خطر الخسارة التي يمكن أن تنتج عن تغيرات أسعار الأدوات المالية، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والمواد الأولية... يمكن لهذه الخسائر يمكن لهذه الخسائر أن تنقص من قيمة محفظاتها وتؤثر على نتيجة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب.

إن إدارة مخاطر السوق داخل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب لها بعد تنظيمي يعتمد على الفصل الهرمي والمستقل لهيئات إدارة مخاطر السوق، وتلك الخاصة بالتحكم (المكتب الأممي والخلفي). في الواقع، تقوم أنشطة السوق بتعبئة ثلاثة أقطاب لضمان حسن سيرها. وهي تهدف إلى تسيير ومراقبة التعرض لخطر السوق من أجل تحسين الخطر/المردودية، مع الحفاظ على صورة السوق بشكل متناسق مع وضع البنك كمؤسسة مالية رائدة في مجال تمويل الفلاحة والعالم القروي. إن الدعم هو المفهوم الأساسي المستخدم في التعامل مع العمليات على مستوى غرفة التداول من أجل تجنب الخطر وضمان توطيد حصيلة البنك.

2.1 استراتيجية أخطار السوق

تندرج استراتيجية إدارة مخاطر السوق في السياسة العامة للمخاطر لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب، والتي تعد جزءا من إدارة المراقبة الاحترازية والدقيقة. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على السياسة العامة لمخاطر السوق من قبل المجلس الإداري ومن قبل مجلس المراقبة. تستند إدارة مخاطر السوق إلى المبادئ التالية:

- أمن تطور أنشطة السوق،
- احترام قواعد بنك المغرب فيما يتعلق بالإدارة الاحترازية للمخاطر وآلية المساطر، التعميمات والمذكرات الداخلية،
- الرفع مراقبة استراتيجية التداول،
- وضع الحدود (الزبناء، البنك، محفظة الأوراق المالية، المعاملات اليومية للحساب الخاص...)،
- تحديد الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالتعريف، القياس، المراقبة والإشراف على مخاطر السوق،
- اعتماد الممارسات الفضلى على مستوى إدارة مخاطر السوق لمجموع المحاور.

- تمت ترجمة هذه المبادئ التوجيهية من خلال تنفيذ سياسة مخاطر السوق ويتم تفصيلها بواسطة آلية محكمة التنظيم

2.2 سياسات أخطار السوق

يتم تسيير أنشطة السوق من خلال آلية شاملة من حيث الحكامة، الأمن، تسيير المخاطر وتسيير الحدود. وتعتمد هذه الأخير على خلفية موثقة موحدة، نظام معلومات فعال ورفع تقارير منتظمة.

يتم تعميم هذه السياسة من خلال دوريات تنظم أنشطة السوق لا سيما:

- مساطر عمليات أنشطة السوق

آلية الحد التشغيلي:

آلية تدبير مخاطر السوق،

آلية قياس المخاطر والتصديق على نماذج التثمين

آلية مراقبة المؤشرات:

من هذا المنطلق، يتم تعيين هيئات الحكامة من خلال لجان مختصة، وهي:

- لجنة BFI التي تعنى أساسا بالموافقة على استراتيجية تمويل البنك في سوق المال، ما بين البنوك، والديون الخاصة، بالإضافة إلى استراتيجية الاستثمار لجميع الأدوات المالية. كما أنها مسؤولة عن البث في الأخطار الأساسية المرتبطة بمختلف العمليات التي يتم إنجازها على مجموع الاختيار الاستراتيجية للجنة.
- تستجيب لجنة الخزينة وإدارة الأصول والخصوم لحاجة التسيير الأمثل للخزينة على المدى القصير، وبشكل أوسع إدارة الأخطار المالية للبنك.

آلية تدبير المخاطر التشغيلية

من أجل تتبع المخاطر التي تنطوي عليها أنشطة السوق المختلفة ومراقبتها، أنشأت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب آلية منظمة تركز على المحاور التالية:

- نظام تفويض السلطات يحدد عملية الطلب، المصادقة على الحدود وترخيص التجاوزات؛
- احترام مبدأ الفصل الوظيفي والتنظيمي لمهام مكاتب المكاتب الأمامية، الوسطى والخلفية؛
- مجموعة من أدوات تسيير ومراقبة مخاطر السوق،
- تعزيز آلية المراقبة الداخلية من خلال أدوات المراقبة الدائمة؛
- تعزيز آلية إسناد التراخيص والتحكم فيها.

آلية الحد التشغيلي

بالإضافة إلى الحدود التنظيمية المطبقة على جميع أنشطة السوق، بما في ذلك حدود المواقع، تم وضع حدود داخلية أخرى لمحفظه المفاوضات والاستثمارات وأنشطة الصرف. وتشمل الحدود التالية:

- الحد الأقصى لحجم مراكز الصرف الأجلة ومحفظه المفاوضات والاستثمار؛
- حدود المدة والحساسية لمحفظه المفاوضات والاستثمار
- الحد القصير لوضعية أسعار الصرف.
- يتم التحكم في إدارة الحدود بالكامل ويتم:
- تحليلها ومنحها من قبل اللجان المختصة.
- تعريفها على نظام المعلومات الذي يضمن مراجعة الحسابات.
- التحكم فيها عن طريق نفس هذا النظام الذي يمنع الفائض غير المسموح به؛
- مراجعتها وفقا لاحتياجات العملاء وظرية السوق.

آلية قياس المخاطر والتصديق على نماذج التثمين

اعتمد القرض الفلاحي للمغرب بنية تسيير ومتابعة أخطار السوق. إن هذه الأخيرة هي المسؤولة عن وضع مقاربات وممارسات جيدة لتدبير السوق، لا سيما وضع مقاربة القيمة المعرضة للخطر، وتسيير الحساسية والمدة لمجموع محفظه التداول والتوظيف.

القيمة المعرضة للخطر لأصل مالي ما أو لمحفظه أصول، هي الخسارة المحتملة القصوى التي يتم قياسها بالوحدة المالية على أفق زمني محدد واحتمالية محددة. إن الطريقة التي اعتمدها البنك لحساب القيمة المعرضة للخطر هي المقاربة التاريخية فيما يتعلق بنشاط، نسبة، وسهم هيئة التوظيف الجماعي للقيم المنقولة. تعتمد هذه الطريقة على افتراض أن التطورات المستقبلية للمحفظه مشابهة لتطورات الماضي.

حتى يتغير النشاط، يحتفظ القرض الفلاحي للمغرب بحساب القيمة المعرضة للخطر حسب مقاربة مقاييس المخاطر. تعتمد هذه الطريقة على مصفوفة التباين والتغاير لعائدات أسعار العملات المختلفة وفقاً لمستوى الثقة البالغ 99% والأفق الزمني ليوم واحد. على الرغم من كون القيمة المعرضة للخطر أداة لتسيير خطر السوق ومؤشر قوي عن خطر يستعمل بشكل شائع في مالية السوق. بالتالي يستعمل القرض الفلاحي للمغرب وسائل أخرى لإدارة مخاطر السوق، لاسيما، اختبارات الضغط، الاختبارات الخلفية، وذلك من أجل المصادقة على نظام حساب معتمد.

اختبارات الضغط

بالإضافة إلى نموذج القيمة المعرضة للخطر الداخلي، يُجري القرض الفلاحي للمغرب اختبارات إجهاد مخاطر السوق لجميع الصناديق الفرعية لنشاط السوق وفقاً للمتطلبات التنظيمية، وكذلك عمليات المحاكاة الداخلية في محفظه التداول في الحالات القصوى. مع الأخذ في الاعتبار هيكل الحافظة وظروف السوق والمخاطر التي ينطوي عليها، يتحقق ذلك من خلال:

- نظام إبلاغ تنظيمي دوري،

- نظام إبلاغ داخلي عن التسيير المتعلق بعملية مراقبة الأخطار.

تتمثل السيناريوهات المعتمدة في:

- تغيير معدل +/- 25bps ، +/- 10bps ، +/ - bps و +/- 50bps (المؤشرات العالمية و الاستحقاق) ؛
- وهناك تباين من +/- 1% مقارنة بنسبة 0.5% مع الأخذ بعين الاعتبار تركيبة سلة الدرهم والعلاقة بين اليورو والدولار.
- تغيير في أسعار سندات الملكية من +/- 10% إلى +/- 15%..

آلية مراقبة المؤشرات:

تتم متابعة مخاطر السوق يوميا من قبل الإدارة المركزية لمخاطر السوق. تضمن إدارة البنك، من خلال نظام التقارير الدورية ، مستويات التعرض والعائد والمخاطر التي تدعمها أنشطة السوق ، والامتثال للمتطلبات التنظيمية والامتثال للأجهزة الحد.

3. مخاطر إدارة الأصول والخصوم

يتضمن تقييم وضع البنك فيما يتعلق بحدوث مخاطر أسعار الفائدة والسيولة حساب مجموعة من المؤشرات بناءً على البيانات والمعلومات التي يستخدمها مدراء إدارة الأصول والخصوم.

يتمثل رصد مخاطر ALM، من ناحية ، في تحليل النظرة المستقبلية لتطور وضع السيولة وموقف المعدل الذي اتخذته مؤسستنا على المدى القصير والمتوسط والطويل ، ومن ناحية أخرى ، في دراسة رد فعل المؤشرات الرئيسية على الظروف الاستثنائية (أزمة السيولة ، وتغير السعر ، وما إلى ذلك) من خلال برنامج اختبار الإجهاد الداخلي.

1- الخطر الشامل للسعر

طريقة تقييم ومراقبة السعر:

فيما يلي الطرق الرئيسية لتقييم ومراقبة مخاطر أسعار الفائدة:

- تحليل تطور هيكل الميزانية العمومية من خلال التمييز بين المعدلات الثابتة والمتغيرة؛
- تحليل متوسط مدة وظائف البنك وموارده من أجل تحديد ملف تعريف مخاطر أسعار الفائدة (مخاطر الخسارة في حالة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة)؛
- قياس الجمود/ فجوات السعر: • قياس الجمود / فجوات السعر: على أساس جداول العناصر التعاقدية للميزانية العمومية وافتراسات التدفق الثابت التي تم التحقق من صحتها مسبقاً للعناصر غير الممولة من الميزانية ، يقيس مدير الأصول والخصوم مدى أهمية الفجوات لكل استحقاق من أجل تحديد ملف تعريف مخاطر البنك.
- يضمن الامتثال للحدود التنظيمية بما في ذلك: التأثير على رأس المال وفقا لمتطلبات "بازل II" التنظيمية
- القيام باختبارات الإجهاد: يقيس مدير الأصول والخصوم تأثير حركة موازية تبلغ 100 Pb و 200 Pb (تنظيمي) و 300 Pb على صافي دخل البنك المصرفي وأموال البنك الخاصة. تتم بعد ذلك مقارنة هذه الآثار بالحدود الداخلية الموضوعية. يتم تبرير كل تجاوز للحدود وذلك حسب الأصول.

حدود محددة لمخاطر أسعار الفائدة وشروط مراجعتها:

- حساسية IM (اختبار الإجهاد 110 200 +/- pbs): مليون / أو 5% من الناتج القومي الإجمالي المتوقع
- تأثير معدل الصدمة 200 Pbs في % من FP التنظيمية: 20%
- قياس الجمود بنسبة شهر واحد: 2 مليار درهم على الأقل
- قياس الجمود في الشطر "1-3" شهرا: -5 مليار درهم على الأقل
- قياس الجمود في الشطر "3-12" شهرا: -3.5 مليار درهم على الأقل
- قياس الجمود في الشطر "1-2" سنوات: 2 مليار درهم على الأقل
- قياس الجمود في الشطر "2-5 سنوات": -2 مليار درهم على الأقل

تجدر الإشارة إلى أن مراجعة الحدود الداخلية تتم بناءً على طلب هيئة إدارة الأصول والخصوم وتخضع لموضوع عرض تقديمي مفصل في اجتماع لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يجب أن توافق على قرار المراجعة لرفع أو خفض الحد. خلال السنة المالية 2018، تمت مراجعة الحدود برسم خطر السعر.

استنتاج حول تعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة:

يعتبر القرض الفلاحي للمغرب حساسا بشكل إيجابي لزيادة المعدلات.

بتاريخ 31 دجنبر 2018، بلغ تأثير التغيير غير المواتي في أسعار فائدة 200 نقطة أساس على صافي دخل البنوك ورأس المال التنظيمي خلال سنة واحدة -1.07% و -0.2% على التوالي، أي بمستوى واحد أقل من الحدود الداخلية.

2- تقييم خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر تعرض البنك لخسارة في حالة عدم توفر النقد اللازم في الوقت المناسب للوفاء بالتزاماته المالية. قد يترتب هذا الخطر عن الميزانية بسبب عدم التطابق بين آجال الاستحقاق الفعلية للأصول والخصوم، ومتطلبات التمويل في المستقبل، وسلوك العملاء، وتعطيل السوق المحتمل، أو الوضع الاقتصادي. داخل القرض الفلاحي للمغرب، تتم مراقبة مخاطر السيولة بانتظام بواسطة هيئة إدارة الأصول والخصوم بالتعاون المباشر مع مختلف أصحاب المصلحة (غرفة السوق، إدارة مخاطر السوق، الخدمات المصرفية التجارية، إلخ).

يسمح النظام المعمول به للبنك بضمان إعادة التمويل في أفضل الظروف وتماشيا مع خطته الاستراتيجية مع احترام الحدود التنظيمية والداخلية التي تنظم هذه الوظيفة. في الواقع، ينطوي إعداد خطة التمويل على تقدير ديناميكي للأرصدة النقدية المستقبلية، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات الرئيسية الداخلة والخارجة الناتجة عن الأنشطة التجارية والمالية للبنك. يتم تنفيذ هذا التمرين من خلال تطبيق ثلاثة سيناريوهات تختلف وفقاً لمستويات شدتها. تعكس الافتراضات المستخدمة في المقام الأول الأهداف التجارية وقدرة البنك على جمع الأموال في سوق المال.

بالإضافة إلى الإطار التنظيمي، طور القرض الفلاحي للمغرب مجموعة من الأدوات (فجوات السيولة، اختبارات الإجهاد المحددة، نسب التركيز، إلخ) التي تغطي المدى القصير والمتوسط والتي يتم تحليلها بشكل معمق من أجل التحديد في حالة التدفق النقدي تدابير التحوط المناسبة التي تقررها لجنة الخزينة وإدارة الأصول والخصوم.

بعد تنفيذ نسبة السيولة قصيرة الأجل ((LCR)، أدخل البنك أسهم جديدة تهدف إلى تعزيز أصوله السائلة والقابلة للتحقيق وتحسين دعم ميزانيته مع الحفاظ على مستوى السيولة الربحية. وبالتالي، بتاريخ 31 دجنبر 2018، بلغت السيولة على المدى القصير مستوى يفوق الحد الأدنى التنظيمي المطلوب

- المخاطر التشغيلية

وتعرف المخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل الإجراءات أو الموظفين أو الأنظمة الداخلية أو الأحداث الخارجية".

- استراتيجية المخاطر:

يتميز الخطر التشغيلي بكونه خطراً منتشراً وذو نطاق واسع جداً، وهو يخص جميع عمليات البنك تقريباً. ولهذا السبب يعتبر الخطر التشغيلي رهاناً أساسياً مؤثراً ويتطلب تعبئة جميع الجهات الفاعلة في البنك.

إن نظام إدارة المخاطر التشغيلية الذي تم إنشاؤه على مستوى البنك يسمح بمراقبة موثوقة ومعرفة تامة بالمخاطر التشغيلية المتكبدة وتنفيذ الإجراءات التصحيحية لتخفيف هذه المخاطر والتحكم فيها من خلال تنفيذ رسم خرائط للمخاطر، وإدخال مؤشرات تتبع المخاطر تدريجياً.

ويستند هذا النظام إلى تطبيق ممارسات سليمة لإدارة المخاطر التشغيلية وهي:

-وضع ميثاق واضح لإدارة المخاطر التشغيلية يوزع على جميع أصحاب المصلحة المشاركين في العملية

-ثقافة قوية للمخاطر التشغيلية داخل المجموعة

-التقارير الداخلية

-ومن أجل السيطرة على المخاطر التشغيلية، وضعت مجموعة القرض الفلاحي للمغرب سياسة إدارة للمخاطر التشغيلية التي تشكل جزءاً من نظام التحسين المستمر.

-جمع البيانات عن المخاطر (المحتملة) و / أو الحوادث (المعروفة)؛

-تحليل المخاطر (المحتملة) و / أو الحوادث (المعروفة) وتقييم عواقبها المالية؛

-تنبية المسؤولين الرئيسيين عن الحوادث المذكورة؛

-التوفر على أدوات ومؤشرات الرقابة موجهة إلى جميع الجهات الفاعلة لتوصيل البيانات حول المخاطر (المحتملة) و / أو الحوادث (المعروفة)، وتقييم التعرض للمخاطر التشغيلية كذلك؛

- اتخاذ إجراءات وقائية وتصحيحية ضرورية للحد من الآثار، واحتمال وقوع الحوادث مع ضمان التتبع المنتظم.

- سياسة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب بشأن المخاطر التشغيلية:

تتم صياغة السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية مع مراعاة الكيانات المشاركة في عملية التقييم ومراقبة المخاطر.

ونظرا لطبيعة المخاطر التشغيلية، تتضمن الأحكام التنظيمية الداخلية عددا كبيرا من الجهات الفاعلة المشاركة في:

- تحديد المخاطر وتقييمها؛

- تجميع الحوادث وتتبعها،

- توعية وتنشيط شعبة الحوادث التشغيلية؛

- استخدام خرائط المخاطر كجزء من أنشطة الرقابة والتدقيق.

وعليه، فإن المذكرات الداخلية الرئيسية التي تحكم المخاطر التشغيلية هي كالتالي:

- ميثاق إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة: يحدد السياسة العامة لإدارة المخاطر التشغيلية داخل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب، من حيث:

- نموذج التمثيل وتقييم المخاطر (تعريف المفاهيم ووصف البيانات ووصف المعايير).

- نموذج مؤشرات مراقبة المخاطر وآليات تغطية المخاطر.

- نموذج جمع الحوادث.

"المخاطر التشغيلية" (الجهات الفاعلة والأدوار والمسؤوليات، -وصف تنظيم إجراءات قطاع المخاطر التشغيلية...).

- وصف إجراءات تسيير المخاطر التشغيلية.

- **تنظيم شعبة المخاطر التشغيلية:**

يتمحور تنظيم شعب المخاطر التشغيلية على مستوى المجموعة حول:

- الوظيفة المركزية على مستوى المقر، المسؤولة عن تصميم وتوجيه الأدوات المنهجية وتكنولوجيا المعلومات والتي تسمح بتنفيذ آلية فعالة وشاملة ومتجانسة لمراقبة المخاطر لفائدة مجموعة القرض الفلاحي للمغرب.

- مراقبة مخاطر التشغيل المعينة على مستوى الشبكة والشبكة الفرعية والمستوى المركزي كجزء من عملية جمع الأحداث والحوادث والخسائر. وتتولى هذه العمليات مسؤولية تحديد الأحداث التشغيلية والحوادث والخسائر وحصرها داخل أداة تسيير المخاطر، وهي تساهم في تحديث خرائط المخاطر التشغيلية وضمان تنفيذ الخطط التشغيلية وإجراءات لتعزيز آلية تسيير المخاطر.

- مراسلو المخاطر التشغيلية (هيئات الرقابة الداخلية والهيئات الأخرى) على مستوى المقر والشبكة وهم مسؤولون عن تحديد الحوادث والمخاطر المتعلقة بأنشطة وإجراءات ونظام الجهات الخاضعة للمراقبة.

تعتمد المقاربة العامة لتسيير المؤسسة لشعبة المخاطر التشغيلية على مستويين:

- **المستوى الأول:** بسند قياس ومراقبة مخاطر التشغيل للجنة المخاطر التشغيلية. وهي مسؤولة على وجه الخصوص عن تزويد الشركات بمعلومات عن مستوى مخاطرها التشغيلية، وذلك من أجل توضيح قراراتها بشأن الإجراءات الرامية إلى تغطية هذه المخاطر.

- **المستوى الثاني:** بسند تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تغطية المخاطر، والكشف عن الحوادث وجمعها لخطوط الأعمال، والجهات المسؤولة عن المراقبة.

- **الأدوات الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية**

تتمثل الأدوات المنهجية الرئيسية في: تصميم خرائط المخاطر التشغيلية وسيرورة جمع الحوادث وخطة استمرار النشاط.

- **خرائط المخاطر التشغيلية**

تستخدم آلية تسيير المخاطر التشغيلية نهجا يحدد المخاطر ويرتبها بحسب الأولوية، ثم يطبق استراتيجيات لتقليصها. ويشمل هذا النهج منع المشاكل المحتملة (الأحداث) والكشف المبكر عن المشاكل الراهنة (الحوادث...).

وقد تم اعتماد نهجين من قبل هيئة المخاطر التشغيلية لتحديد المخاطر وتقييمها:

- نهج يعتمد عقد لقاء بين الجهات المعنية للتعبير عن المخاطر التي ينطوي عليها نشاطها من خلال مقارنتها بالضوابط المطبقة (استقصاءات العينات، ومهمة الفرق، والتحكم عن بعد، وما إلى ذلك).

-نهج قائم على زيادة الأحداث والحوادث من خلال مصادر مختلفة (المراقبة المستمرة على مستوى الشبكة والمقر، تتبع المخاطر التشغيلية، المراقبة العامة).

بتاريخ 2018/12/31، تم تحديث خارطة مخاطر نصف سنوية، وكانت إنجازاتها تتعلق أساسا بالإجراءات التالية:

- تحليل الأحداث وخسائر الفترة الناجمة عن مختلف المصادر (تقرير المراقبة المستمرة، مراجعة حسابات المجموعة، الشكايات والمهن)،

-مراجعة التقييم النوعي والمصادقة عليه وتصنيف المخاطر التي يقوم بها البنك من حيث احتمال حدوثها والخسارة المتكبدة،

-مراجعة وتحديث خطط العمل؛

-تعديل خرائط المخاطر التشغيلية القائمة من قبل المخاطر الجديدة

-تحديث بيانات المخاطر التشغيلية

-تصنيف المخاطر وفقا لنظام القيادة المنفذة

عملية تجميع الأحداث والحوادث والخسائر:

وتستند هذه العملية على مستويين من التجميع:

-يتم النظر في الحوادث عند اكتشافها من خلال هيئة المخاطر التشغيلية باستخدام النموذج المخصص. ويتم التحكم في الحوادث المبلغ عنها، من قبل مدراء المخاطر التشغيلية، الذين يتحققون من اكتمالها واتساقها وأهميتها. ويحددون حالة الخطر المقابلة في رسم خرائط المخاطر (إن وجد) ويمكنهم، إذا لزم الأمر، إثراؤه.

-يتم الكشف عن الحوادث بواسطة أجهزة مراقبة داخلية عن طريق القيام بمراقبة يومية عن بعد أو من خلال بعثات ميدانية للكشف عن الاضطرابات عبر مراحل سير عملية التحقق من قواعد البيانات التي تسمح بإغناء قاعدة المعطيات و ضمان متابعة تنظيم الاختلالات التي تم اكتشافها.

يمكن تقسيم عملية تصعيد الأحداث والحوادث والخسائر المتعلقة بالمخاطر التشغيلية إلى خمس مراحل:

-المرحلة 1: تحديد الأحداث والحوادث والخسائر.

- المرحلة 2: إدخال البيانات عند المستوى

-المرحلة 3: مراقبة البيانات التي تم جمعها

-المرحلة 4: الإستعلام وإغلاق سجل الحادث.

-المرحلة 5: تعزيز تتبع الحوادث والخسائر وإعداد التقارير

آلية تدبير مخاطر المعلومات

تدور النظم المعمول بها لضمان أمن تكنولوجيا المعلومات في سياق المخاطر التشغيلية داخل البنك حول المجالات التالية:

- يضمن احترام سياسة أمن المعلومات (نشر وتحديث PSI ، وعي الموظفين بالمخاطر المتعلقة بأمن الكمبيوتر ، وما إلى ذلك) ؛
- تنظيم اللجان التوجيهية وعرض التقارير ولوحات المعلومات المتعلقة بأمن المعلومات ؛
- إجراء عمليات تدقيق الأمان والتحديثات المتعلقة بالامتثال للتوجيهات واللوائح (DGSSI ، BAM ، القانون 08-09 ، إلخ) ؛
- صيانة خطة استمرارية تكنولوجيا المعلومات في ظروف التشغيل (إجراء اختبارات PSI السنوية للأنظمة الحرجة، وتنفيذ منصات احتياطية جديدة، وتحديث دوري لـ BIA ، إلخ)
- المراقبة الدائمة لأمن تكنولوجيا المعلومات (التطبيق / النظام / الشبكة) باستخدام أدوات الأمان (حل تتبع قاعدة البيانات ، حل تتبع الوصول المتميز ، حل ارتباط السجل ، حل إدارة الوصول عن بُعد) ، الحل الأمني WEB ، وما إلى ذلك).

4. خطر العملات

مثل جميع البنوك، يتحمل القرض الفلاحي للمغرب مخاطر صرف العملات الأجنبية المتعلقة بأنشطتها المختلفة (قروض بالعملات الأجنبية ، والقروض بالعملات الأجنبية ، والصرف الأجل ، وما إلى ذلك).

قد يواجه البنك تغييرا في أسعار الصرف المستقبلية بما يلائمه ، وبالتالي يسجل انخفاضا في هامشه.

5. إدارة مخاطر الطرف المقابل

في سياق التغييرات العميقة التي يعرفها المغرب مثل التحرر الاقتصادي وفتح الحدود وتفكيك الجمارك ودخول العديد من اتفاقيات التجارة الحرة حيز التنفيذ، فإن مخاطر الطرف المقابل على مستوى القطاع بأكمله البنك ، يمكن أن تتدهور، وبالتالي يؤدي إلى زيادة في نسبة التقاضي الشاملة . ويمكن لهذا الاتجاه أن يزيد في ظل ظروف اقتصادية غير مواتية.

من أجل إدارة خطر النظير، تهدف هيئة "مخاطر القرض" بالأساس إلى دراسة طلبات المخاطر المنبثقة من مختلف قوى المبيعات في المجموعة والبت فيها. كما أن لديها صلاحيات تقييم اتساق وصلاحيات الضمانات ، وتقييم حجم نشاط العلاقة والمزايا الاقتصادية للتمويل المطلوب.

بالإضافة إلى ذلك ، يقوم القرض الفلاحي للمغرب بتطوير نظام تصنيف لتقييم جميع الأطراف المقابلة لها. ويتمشى نظام التنقيط هذا مع متطلبات "بازل 2". وبالتالي يعتمد تطبيق مقارنة التنقيط الداخلي على المتطلبات الدنيا التي تسمح لكل مؤسسة قرض باختيار الأنظمة والطرق الأكثر ملاءمة لنشاطها.

يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على نظام تنقيط يشمل جميع شرائح الزبائن. كما يتوفر كذلك على نظام تنقيط خاص للمزارع الصغيرة والمتوسطة المغربية. بالنسبة للمخاطر في القطاع الفلاحي، يتوفر القرض الفلاحي للمغرب على تقييم قروض يسمح له بتقييم الخطر الكامن للقرض على أساس الوضع المالي للمقرض، إمكانية تطوره وقطاع النشاط. يتميز القطاع الفلاحي بتنوعه وتعرضه بقوة للأخطاء المناخية. بفضل خبرته في هذا القطاع، يواكب القرض الفلاحي للمغرب الفلاحين في تنميتهم بفضل منتجات تمويل خاصة ومنتجات تأمين تغطي مخاطرهم.

علاوة على ذلك، شرع القرض الفلاحي سنة 2009 في تطبيق عملية تبعية مهمة الخدمة العمومية من خلال تأسيس مؤسسة أرضي وتمويل الفلاح مما يسمح بالحد من الخطر المرتبط بهذا القطاع وتزويد هذه الهيئات بوسائل التغطية المناسبة.

6. خطر الملاءة

تتمثل مخاطر الملاءة في مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المقرضين.

التوقعات من حيث نسب الملاءة المالية هي كما يلي:

على أساس اجتماعي			على أساس موحد			بملايين الدراهم
دجنبر 2020 م	يونيو 2020 م	دجنبر 2019 م	دجنبر 2020 م	يونيو 2020 م	دجنبر 2019 م	
8 058	8 033	7 821	9 663	9 561	9 121	الأموال الخاصة الأساسية
3 548	3 742	3 742	3 206	3 400	3 400	الأموال الخاصة التكميلية
11 606	11 775	11 564	12 869	12 962	12 521	إجمالي الأموال الخاصة المؤهلة
81 742	80 014	77 746	85 830	84 123	81 769	إجمالي الأصول المرجحة
9,86%	10,04%	10,06%	11,26%	11,37%	11,15%	نسبة الأموال الخاصة الأساسية
14,20%	14,72%	14,87%	14,99%	15,41%	15,31%	الحد الأدنى لنسبة الملاءة

المصدر: القرض الفلاحي للمغرب
م = مقدر

7. خطر المنافسة

يفضل شبكته المتخصصة وخبرته في هذا القطاع، يفرض القرض الفلاحي نفسه كرائد لتمويل الصناعة الغذائية، وهذا بالرغم من وصول منافسين جدد بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد لبعض الفاعلين في محيطه المفضل. تنعكس استراتيجية التمويل لهذا القطاع في التزامه بخطة المغرب الأخضر بميزانية أولية بقيمة 20 مليار درهم مستحقة في عام 2013 ومظروف ثانياً بقيمة 25 مليار درهم اعتباراً من مارس 2014. اعتماداً على هذا الأساس وضع القرض الفلاحي خطة لدعم رأس ماله للاستجابة إلى التزامه وتأكيد مكانته في القطاع.

8. خطر تركيز القطاع المرتبط بمهمة الخدمة العمومية

على مرور السنين، عقلت مهمة الخدمة العمومية التي انخرط فيها القرض الفلاحي للمغرب مسؤولية إنعاش العالم القروي باختلافه. وبالتالي، يظل خطر التركيز القطاعي محدوداً نظراً لكون المجموعة تمول العديد من قطاعات الأنشطة في العالم القروي.

9. الخطر المرتبط بالتبعية الهيكلية لهوامش الوساطة

تاريخيا، شكل هامش فائدة القرض الفلاحي الحصة الأكبر في تكوين الناتج الوطني الخام للسنة المالية 2018. إضافة إلى ذلك، وضع القرض الفلاحي للمغرب العديد من التدابير التي ترمي إلى تعزيز هامش العمولات على ناتجها الصافي البنكي لاسيما النتائج المترتبة عن العمليات النقدية المرتبطة بتسيير وسائل الأداء. وبالتالي، تجدر الإشارة إلى أن حصة الهامش على العمولات في هيكل الناتج الصافي مستقرة نسبيا وبلغت 19 في المائة³ بالنسبة للسنة المالية 2018.

ACCURACY VALUE SARL
Rue Moharou Hamidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, app. B CASABLANCA
Tél : 05 22 66 35 85

³بما في ذلك العمولات على الالتزامات خارج الحصيلة.

II- الأخطار المرتبطة بالعملية أو للسندات المقترحة

a. خطر السيولة

قد يتعرض المكتتبون في السندات التابعة للقرض الفلاحي للمغرب لخطر سيولة السند في السوق الثانوي للدين الخاص. في الواقع، وحسب ظروف السوق (السيولة، تطور منحنى السعر، إلخ...) يمكن أن تتأثر سيولة السندات التابعة بشكل مؤقت.

b. خطر السعر

ينص إصدار سندات الاقتراض التابعة لموضوع هذا المنشور على شطرين بنسب ثابتة (الأشطر ب و د)، يتم حسابهما بناء على منحنى أسعار الفائدة المرجعية في السوق الثانوية لسندات الخزينة، الذي تم نشره بتاريخ 10 أكتوبر 2019. وبالتالي يمكن أن تتغير قيم السندات ذات السعر الثابت نحو الارتفاع أو الانخفاض، حسب تطور منحنى أسعار الفائدة المرجعية للسوق الثانوية الذي نشره بنك المغرب.

c. خطر الاقتراض

يخضع إصدار سندات اقتراض تابعة لبند تبعية، ينص على أنه في حال تصفية القرض الفلاحي للمغرب، لا يتم تسديد رأس مال وفوائد السندات التابعة لموضوع هذا الإصدار إلا بعد تعويض جميع المدينين الذين يحظون بالأولوية أو الدائنين العاديين.

d. خطر عدم الأداء

يمكن أن تمثل السندات موضوع بيان العملية هذا خطر ألا يتمكن المصدر من الوفاء بالتزاماته التعاقدية إزاء حاملي السندات، ويترجم هذا الخطر إلى عدم أداء القسيمة وعدم تسديد الأصل.

e. خطر التقييم

يمكن أن يخضع المكتتبون في السندات التابعة لموضوع بيان المعلومات هذا إلى خطر تغير قيم السندات المذكورة نحو الارتفاع أو الانخفاض، مع الأخذ بعين الاعتبار الزمن الذي يفصل بين تاريخ منحنى أسعار الفائدة المرجعية لسندات الخزينة المعتمد وتاريخ الأداء، التسليم.

ACCURACY VALUE SARL
Rue Moha Ou Hammou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, app. 09 CASABLANCA
Tél : 05 22 66 35 85

تنبيه

لا تمثل المعلومات المذكورة أعلاه سوى جزءا من البيان المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحت المرجع رقم:
VI/EM/029/2019 بتاريخ 27 نونبر 2019

توصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة البيان الموضوع رهن إشارة العموم كاملا باللغة الفرنسية.

ACCURACY VALUE SARL
Rue Moha ou Hamidou - Rés. Perle Jassim,
Entrée B, 4ème étage, appt. C CASABLANCA
Tél : 05/22.66.35.85